الأمم المتحدة

A/57/PV.4

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الجلسة العامة **٤**
الجمعة، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/57/390/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/57/390/Add.1.

في رسالة واردة في هذه الوثيقة، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة أنه منذ أن أصدر رسالته الواردة في الوثيقة A/57/390، قامت موريتانيا بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

خطاب السيد ميلان كوكان، رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطُحب فخامة السيد ميلان كوكان، رئيس جمهورية سلوفينيا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس جمهورية سلوفينيا، السيد ميلان كوكان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوكان (تكلم باللغة السلوفينية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): قبل ١٠ سنوات، عقب قبول عضوية الوليدة الجديدة سلوفينيا في الأمم المتحدة، خاطبت الجمعية العامة لأول مرة. وقد خاطبتها باعتزاز، وبإيمان بالأمم المتحدة وامتنان للفرصة التي أتيحت لبلدي ليقدم للمجتمع الدولي آراءه حول الشؤون العالمية الراهنة، وبشعور بالمسؤولية عن أعماله لا تجاه مواطنيه فقط، بل تجاه المجتمع الدولي الديمقراطي بأسره.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-58834 (A)
0258834

وباستعراض العقد الماضي، يمكنني أن أقول، دون أي تحفظ، إنه لولا الأمم المتحدة لكانت الحياة على كوكبنا أقل يقينا، ولكان الظلم الاجتماعي أكثر انتشارا، ولكان عدم المساواة في الرخاء في العالم ملحوظا على نحو أوضح. ولكانت انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة أوسع انتشارا في العديد من الدول ولنشب عدد أكبر من الحروب.

وعلى الرغم من جوانب الضعف وعدم الكفاءة المسلم بها التي تعاني منها هذه المنظمة العالمية، فإنها أنجزت أعمالا عظيمة. ويمكنني القول إن سلوفينيا، طوال مدة عضويتها، أسهمت بدورها في هذه الأعمال من خلال سعيها الحثيث لإعمال مبادئ الأمم المتحدة. وقد لقيت احتراما على نطاق واسع للأعمال التي أنجزتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن؛ وهذا شيء نفخر به بشكل خاص.

وقد وضعت قرارات الأمم المتحدة التي اتخذها مؤتمر قمة الألفية التاريخي المنظمة بالفعل في نطاق المستقبل الذي ينتظر كرتنا الأرضية. فالعنف الذي ترتكبه بعض الدول ضد شعوبها يواجَه الآن بقوة جديدة، هي النظام الأخلاقي للعالم الديمقراطي. ولا يعترف هذا النظام الأخلاقي بسيادة مطلقة للدولة أو بعدم التدخل مطلقاً في الشؤون الداخلية حين تقع انتهاكات جماعية منظمة لحقوق الإنسان من خلال إرهاب الدولة.

ويشكل مبدأ التدخل الإنساني بداية عملية هامة لتطبيق الأخلاقيات العالمية على إدارة شؤون هذا الكوكب المتسم بالعولمة والترابط المتزايد. كما أنه يوجه رسالة واضحة إلى واضعي القانون الدولي وإلى المؤسسات القضائية الدولية. وهو أحد دعائم المرحلة التالية للقانون الدولي، شأنه في ذلك شأن المحكمة الجنائية الدولية. فلم تعد مسؤولية أي شخص قاصرة على نفسه. ولم تعد سيادة الدولة غير قابلة للمساس بها. بل تقع على الجميع أيضاً مسؤولية تجاه المجتمع العالمي فيما يقومون به من أفعال، لأن أفعال كل منا في هذا العالم المتكامل بشكل متزايد، تؤثر بسهولة على الآخرين.

وفي بعض التدابير التي يتخذها مجتمع الدول العالمي رداً على تحديات القرن الحادي والعشرين، من قبيل الدورة الاستثنائية المعنية بمستقبل الطفل، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، والاجتماعات التي ستعقد قريباً بشأن ضمان مستقبل أفضل لأفريقيا، دلائل على أن الأمم المتحدة تزداد نفوذاً على الصعيدين السياسي والأخلاقي بوصفها منظمة مشتركة بين جميع الدول، وبوصفها منظمة قادرة على أن تستجمع القوة اللازمة للاضطلاع بالإصلاحات الداخلية المعلن عنها.

وفي هذا السياق، تؤيد سلوفينيا تنفيذ الإعلان بشأن الألفية والإصلاحات التي يقترحها الأمين العام. فقد اتضحت الضرورة الملحة لبذل هذه الجهود بشكل خاص العام الماضي في ١١ أيلول/سبتمبر، وهو يوم لم يكن مأساوياً لنيويورك وواشنطن والولايات المتحدة بصفة عامة فحسب، بل للإنسانية جمعاء. وقد انضمّ العالم الديمقراطي بأسره إلى المعركة ضد الإرهاب الدولي. وكذلك فعلت سلوفينيا في عزم شديد. فلم يخرج عن الركب أي شخص يقيم وزناً للإنسانية.

غير أنه بات من الواضح بصورة متزايدة بمرور الوقت أن أفضل الأسلحة العسكرية التي تستخدمها الحملة المناهضة للإرهاب ذاتها لا يمكن أن تصل إلى الجذور الاجتماعية لهذا الشر المروّع. فهذا الشرّ بارع في استغلال عدم مبالاة وغضب الشعوب والدول التي لا مستقبل لها. ويحاول هذا الشرّ أن يستعيد قوته باللعب على أوتار الخلافات الدينية والثقافية والحضارية، المتشابكة مع التصدعات الاجتماعية الكبيرة في عالمنا. ومتى فهمنا الإرهاب بهذا المعنى، على أنه شر يهدد

باستخدام أبشع أسلحة الدمار الشامل، فإنه لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال العمل المتضافر من جانب الدول الديمقراطية تحت مظلة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق على وجه التحديد تُمتحن سلطة الأمم المتحدة ومصداقيتها. وقد أثبتت المنظمة قدرتها على التوصل إلى مواقف وقرارات موحدة حتى فيما يتعلق بأكثر المسائل تعقيدا. فنحن قادرون على تحديد مواقف مشتركة، ولو إزاء من لا يحترمون هذه القرارات الموحدة. ولا بد للأمم المتحدة من أن تتجاوز قدرتها مجرد التكلم عن تلك المواقف إلى تنفيذها أيضاً عن طريق العمل المنسق. وتلك هي المسؤولية التي نواجهها جميعاً اليوم.

والعولمة بكل جوانبها الإيجابية والسلبية حقيقة واقعة. فلنفعل المزيد لتحويل تلك الحقيقة إلى شيء يتمشى مع احتياجات الشعب وسيادة حقوق الإنسان الفردية والجماعية. ومن المؤكد أنه لا يمكن تحقيق هذا الأمر بمحاولة إبعاد الشعوب والدول والثقافات والأديان والحضارات عن هويتها الخاصة، أو بمحاولة وضعها في إطار القاسم المشترك لهوية عالمية واحدة. فذلك من شأنه أن ينمّ عن تماوي عالمنا الإنساني، وما يترتب عليه من عواقب وخيمة. فعالم اليوم الذي تقل فيه الحدود بين الدول، وخاصة بين الحضارات، جموداً هو عالم مليء بهويات متعددة وكيانات وطنية وثقافية ودينية محددة تحديداً واضحاً كل منها آخذ في الانفتاح على الآخر.

ويستدعي هذا التعدد عاملاً فريداً من عوامل التكامل. ولا يمكن أن يكون ذلك العامل سوى نظام لأخلاقيات عالمية تستند إلى المبدأ القديم في المعاملة بالمثل بين البشر، ومؤداه أن تعامل الآخرين بما تحب أن يعاملوك به. وتكتسب هذه القيم أهمية خاصة في زمن الترابط بيننا جميعاً بلا استثناء. وينبغي وضع نظام الأخلاقيات العالمية المذكور بالاستناد إلى هذه القيمة، لأنها قيمة عميقة الجذور في ديانات العالم وحضاراته القائمة منذ الأزل. واستناداً إلى هذه القيمة، سوف يكون في مقدورنا تعزيز حقوق الإنسان بالنسبة للجميع والعدالة الاجتماعية الشاملة؛ فبدون تلك العدالة، لا يمكن أن يتوقع أحد للعالم أن يكون مكاناً آمناً ينعم بالسلام ويقدم للناس أملاً له ما يبرره في أن يصبح كوكبنا ملكاً للإنسانية جمعاء.

وقد كشف الإرهاب الدولي عن الجوانب السلبية في الترابط بين مجتمعاتنا. ويجب علينا الآن أن نفعل المزيد لتعزيز الجوانب الإيجابية وإيجاد جوانب جديدة. إذ أن التحديات البيئية والاقتصادية والخلقية التي تواجهها الإنسانية اليوم تتطلب إعادة صياغة الإدارة العالمية على نحو جذري وتحديد المسؤولية العالمية. وهذا صحيح بصفة خاصة لأننا نواجه انهيار القيود والسيطرة في مجال التجارة العالمية، مقترناً بوجود جهاز للتنمية العالمية يفتقر إلى الإنصاف ويولّد الشقاء والإذلال، ويفضّل بلا هوادة المنطق الاقتصادي والمالي على المتطلبات الإيكولوجية والاجتماعية والإنسانية. ويجب العثور على بديل إيجابي لهذه الجوانب السلبية في الترابط بيننا.

ويقع على عاتق الأجيال الحالية من الساسة والسياسيين والأكاديميين والمجتمع المدني جميعاً واجب إرساء قواعد نظام لأخلاقيات عالمية ولأمم متحدة توفر ضمانات أقوى لعالمنا الذي لم يعد مقسما بنفس الحدّة إلى شعوب وأمم ودول بعضها له الحق في مستقبل وبعضها تسلبه الفجوات التكنولوجية والاجتماعية القائمة على كوكبنا مستقبله.

ولديّ ثقة في أن عالمنا سيحظى بمستقبل أكثر رحمة وأن الأمم المتحدة ستحظى بمستقبل أوفر إبداعاً. ومن هذا المنطلق أرحب أصدق الترحيب بعضونا الجديد سويسرا، وبتيمور الشرقية أيضاً في وقت قريب. وتصور هاتان

الدولتان العضوان بجلاء شديد جميع المفارقات القائمة في كوكبنا المتسم بالعولمة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن العمل الذي ستؤديانه في نطاق هذه الجمعية سيعين على تحويل الأمم المتحدة إلى مجتمع للعالم بأكمله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر باسم الجمعية العامة رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ميلان كوتشان، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أجييكوم كوفوور، رئيس جمهورية غانا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطُحب السيد جون أجييكوم كوفوور، رئيس جمهورية غانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة باسم الجمعية العامة بصاحب الفخامة السيد جون أجييكوم كوفوور، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كوفوور (تكلم بالانكليزية): منذ عام نظر العالم كله في هلع والإرهاب يحلّ بالمدينة التي تستضيف الأمم المتحدة. وهي مدينة رحبت بالناس من جميع أركان المعمورة مئات السنين وما زالت تشكل بالنسبة للكثيرين مغناطيساً جاذبيته لا تقهر بوصفها مكاناً يحفل بالفرص المتاحة.

لقد شاهدنا – كلنا من أنحاء مختلفة من العالم – الأحداث الرهيبة وقت وقوعها. وإذا كان هناك أي شك قبل ذلك في أن العالم قد أصبح في الحقيقة قرية عالمية. فلقد أقنعتنا جميعا تلك التجربة. لقد مكّنتنا التكنولوجيا الحديثة من مشاهدة الأحداث في آن واحد أثناء وقوعها. ومنذ ذلك الحين والدمار والوقع المؤثر لتلك الأحداث يسببان الحزن الشديد في قلوبنا عبر القارات والأجناس والأديان والأيديولوجيات السياسية. وإذا كان لدينا أي شك على الإطلاق في الإنسانية المشتركة بين البشر فلقد جاءت تلك الكارثة لتبدد ذلك الشك تماماً.

وبعد مرور عام، ما زلنا نشعر بآثار الحدث؛ ولم ننس، ولا نجرؤ على النسيان، لأن ما حدث لم يكن موجها ضد نيويورك والشعب الأمريكي فحسب. لقد هلك في تلك المأساة مواطنون من بلدان عديدة، من بينهم غانيون. وما حدث كان بالفعل إهانة للحضارة نفسها.

وعبر العصور، وأينما وجدت البشرية نفسها تواجه خطرا كبيرا، كان الإحساس بالوحدة والهدف المشترك هو الذي يشدنا في صف واحد. وليس هذا استثناء. وفي الحقيقة تولدت من صمود نيويورك وشعب الولايات المتحدة روح للتضامن والكرم تضاهي في أثرها على النفس الحدث المأساوي نفسه.

لهذا السبب، أنا متفائل بشأن المستقبل. ويمنحني التفاؤل عمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقبول المتزايد لمبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتسامح تجاه تنوع الآراء وسيادة القانون حول العالم. وأستطيع الآن في خاطري أن أرى بالفعل عالما يتحقق فيه في المستقبل القريب انفتاح أكبر وتسامح أكبر وتصنيف أقل للبشرية.

لقد جمع العلم والتكنولوجيا والضمير، وكذلك الشدائد، بين دولنا وأصبح الاعتراف بالترابط بين الشعوب واقعا. والآن ننتقل من فكرة ''إفقار الجار'' إلى فكرة ''إثراء الجار''، والتي ينبغي أن تصبح السمة المميزة للقرية العالمية.

ومن المؤلم أن قارة أفريقيا لا تزال متخلفة في مجالات عديدة، إذ يبتلي الفقر والمرض هذه القارة. ولكن هناك روح

جديدة قائمة بين البلدان الأفريقية. ولم تكن أفريقيا تريد يوما أن تظهر بوصفها ''الندبة في ضمير العالم''. ولا نريد أن نكون موضع شفقة وإحسان، كما لا نريد أن نقدم لتلفزيونات العالم صور الحرب والمرض والجهل والجوع والفقر الرهيبة. وإلى حد كبير كان إصرارنا على التخلص من تلك الصورة غير المقبولة السبب في التعجل الشديد لدى العديد من بلدان القارة عند استقلالها في انتهاج أيديولوجية أو نموذج اقتصادي غير مجرب، وهو لم يفض إلا إلى تفاقم ويلات عدم الثقة بالذات التي خلفها الاستعمار الاستغلالي وعديم الضمير.

ولقد عقدت بلداننا عزمها اليوم، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، الجماعة القارية التي استعيد شبابها، على التصدي لمشاكل القارة حتى نتمكن من اللحاق بالاتجاه السائد في التنمية العالمية. ولقد تعهدنا بالعمل على التحلي بالنزاهة مع بعضنا البعض، وفي إطار آلية استعراض النظراء لن يكون هناك اختباء خلف مزاعم السيادة من أجل التغاضي عن إساءات حقوق الإنسان في البلدان الأفريقية.

إننا عازمون على السعي لتحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، ليس لأنهما من العبارات الطنانة الأنيقة ولكن لأننا مقتنعون بأنهما أضمن طريق، إن لم يكن أسرع طريق، نحو التنمية . وهذا ما نحتاجه لكي نرتقي بالمستويات المعيشية لشعوبنا.

ولدينا في العالم التكنولوجيا والخبرة البشرية اللازمتان لكي نقضي على الفقر المهين والأمراض المسببة للعجز والتي تسلب شعوب أفريقيا الثقة. ولا بد أن تسارع هذه الجمعية الدولية إلى مساعدة أفريقيا في جهودها الحقيقية الرامية إلى الاستفادة من الموارد الفكرية والمالية والمعنوية للعالم ولتكون شريكا ذا قيمة داخل هذه الجمعية. ويوفر مفهوم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار الذي يمكن من خلاله مساعدة البلدان الأفريقية على أن تصبح جزءا من الاتجاه السائد. وهي توفر فرصة عظيمة لزعماء العالم لينتقلوا من الخطابة إلى الفعل النافع.

لقد كان التعليم عبر الزمان مخرجاً للشعوب من الفقر، وينبغي أن يكون أيضا المخرج لنا في أفريقيا. ولدينا سكان أغلبهم من الشباب، وهم مستعدون للتعلم وتواقون إليه. ولحسن الحظ توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوسيلة لمساعدة أفريقيا على القفز إلى العالم الحديث. فليساعد المجتمع الدولي أفريقيا إذن على اللحاق بركب تسخير هذه الأداة القوية.

وقارتنا تحظى بالخيرات. وموادنا الخام هي التي تغذي آلات الصناعة في العالم. لذلك ليس من الضروري أن تكون دوافع الاستثمار في أفريقيا خيرية، إذ يمكن للاستثمار فيها أن يقوم على أساس اعتبارات اقتصادية سليمة. والقدرة الكامنة للسوق في أفريقيا المزدهرة والقادرة على الحياة اقتصاديا ستحقق المعجزات، ليس لأفريقيا فحسب بل أيضا للاقتصاد العالمي عموما.

إنني متفائل لأني أفكر فيما أسهمت به غانا والقارة الأفريقية في تنمية العالم. لقد قدمنا وما زلنا نقدم الموارد البشرية في مجالات مختلفة لجميع أنواع المؤسسات في العالم. ويمكن إيجاد الأكاديميين من غانا وبلدان أفريقية أخرى عديدة في الكثير من كبرى الجامعات والشركات حول العالم، حيث يسهمون بدرجة كبيرة في تنمية المؤسسات المتقدمة. ويشغل الأفارقة مناصب عديدة ويقدمون إسهاما كبيرا في إدارة المنظمات، بما فيها الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ امتنان غانا – وأفريقيا – للمجتمع الدولي على الثقة التي أولاها بإعادة انتخاب السيد كوفي عنان الأمين العام لفترة ثانية.

ولكن الحلقة المفقودة لأفريقيا في كل هذه المساعي كانت الإطار الثابت والمستدام للحكم الرشيد المطلوب لدعم التطور الهادف لدول مزدهرة ومستقرة في القارة. ولهذا السبب تحاول غانا، مثل الدول الأفريقية الأخرى، أن ترتب أمورها الداخلية حتى تستفيد من الفرص الناشئة. إننا نرعى ديمقراطيتنا الوليدة والمواطنون ملتزمون بالدفاع عن الدستور بحماس. كما أننا نقيم آليات لدعم الحكم الرشيد. ويتم إنشاء الإطار المؤسسي لضمان وجود قطاع عام فعال قادر على التفاعل المثمر مع قطاع خاص مغامر تجاريا من أجل تكوين الثروة والقضاء على الفقر.

إلا أن غانا، مثل بلدان نامية أخرى، لا يمكنها وحدها أن تحقق معدل النمو الكبير المطلوب؛ فلا بد من تدفقات كبيرة من الاستثمار الخارجي إلى اقتصادنا. إننا نحتاج إلى مصادر للطاقة ميسورة التكلفة ومستدامة حتى نتمكن من تحقيق التنمية السريعة. ونحتاج إلى الشراكة والأسواق والدعم من المجتمع الدولي لاستدامة تنميتنا. هذه هي رسالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن نعمل على تهيئة بيئة اقتصادية إيجابية حتى نتلقى الاستمارات الأجنبية المباشرة وندمجها كأداة للتنمية الإقليمية. وهذا هو أضمن طريق تصل عبره أفريقيا إلى الأسواق العالمية بشكل فعال.

وتقر غانا بنصيبها في المسؤولية عن حماية الموارد التي أعطتها الطبيعة لبلدنا تراثا للبشرية بأسرها. ولا يستطيع العالم تدبير أموره على أساس مبدأ البقاء للأصلح، ويجب عليه ألا يفعل ذلك. فمواطن الضعف التي تسبب فيها التاريخ وعوامل أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان وقبل كل شيء، يجب أن تكون إنسانيتنا المشتركة الهادي لنا في كل تعاملاتنا الدولية.

وترى غانا إمكانيات كبيرة للعولمة. ونود، مع ذلك أن نوصي بأن توفر منظمة مثل الأمم المتحدة إطار العمل التنظيمي لضمان توزيع مزايا العولمة بصورة أكثر عدلا. فالفرص متعددة لهؤلاء الذين يستطيعون الاستفادة من التحرك إلى أسواق أكثر تحررا وتدفقات متزايدة لرأس المال بهدف الاستثمار. ولكن الطبيعة لم تجعل الشعوب على نفس الدرجة من القدرة على التنافس. ولذلك، يجب أن تضع هذه المنظمة العالمية نظما من شبكات الأمان لضمان درجة مقبولة من الكرامة والاحترام لجميع بني البشر. ولا بد أن تواجه الأمم المتحدة هذا التحدي.

ومن أجل التطور الخالص والسليم للقرية العالمية، يجب الإشادة ببعض المبادرات التي تقدمها هذه المنظمة وتشجيعها. وغانا تدعم تماما جهود الأمم المتحدة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. ونحن نحث الدول الأعضاء على أن تنضم إلى التنفيذ المبكر لبرنامج العمل الذي أقر في عام ٢٠٠١ لإيقاف هذا الاتجار الذي ينبع منه معظم عدم الاستقرار في أفريقيا.

وثانيا، النساء والأطفال بحاجة إلى حمايتنا. ولهذا السبب بعينه استحدثنا في غانا وزارة لشؤون المرأة والطفل لتمكيننا من التصدي للقضايا التي تؤثر على هاتين المجموعتين. ولقد بدأنا حملة تعليمية قوية، ونتبع مبادرات السياسات العامة التي ستنشئ وعيا وتقلل من التمييز ضد النساء وتساعد على تحسين سبل كسبهن لقوتهن. ونحن نحاول أيضا منع عمالة الأطفال، ونطبق التعليم الإلزامي لجميع الأطفال حتى مستوى المدارس المتوسطة كما ينص عليه دستور غانا الوطني

وثالثا، لا بد أن أذكر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يهدد بقاء بلادنا. ويؤدي انتشار المرض إلى زيادة حدة الصعوبات التي نواجهها بدرجة أكبر. وأود

أن أشيد بالأمين العام على اهتمامه وإنشائه لصندوق عالمي لمساعدتنا على مكافحة هذا الخطر الكبير. وتحاول دائما لجنة غانا لمكافحة الإيدز إيجاد طرق جديدة لتغيير وجهات النظر على جميع المستويات تجاه المرض، ونحاول أن نتعلم من خبرة الآخرين في مكافحته. ونحن ندعم جهود المجتمع العالمي لتوفير أدوية مضادة للفيروس لمن هم في أشد الحاجة إليها.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أهنئ سويسرا على انضمامها للعضوية وتيمور الشرقية على انضمامها المرتقب. ويؤكد انضمام سويسرا بعد طول انتظار عالمية المنظمة. ونحن نرحب بانضمامهما.

ومما لا شك فيه أن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر قد أحدثت تغييرا في العالم. فقد صدمت العالم وجعلته يتحد لإدانتها. ولندع من قبل منا شرف وميزة التحدث بالنيابة عن شعوبنا يحدد أننا يجب أن نكافح لجعل العالم أكثر تسامحا وعدالة وإنسانية وأن يتسم باحترام كامل للقانون والنظام سواء داخل أممنا أو في المجتمع الدولي. ولا بد من استخدام الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لتوضيح روح المجتمع الأساسية التي يجب أن تحفز القرية العالمية. ويسعنا حينئذ أن نقول إننا تركنا العالم أفضل مما وجدناه.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية) بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد جون أجيبكوم كوفوور، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بيار بيويا رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية بوروندي.

اصطُحب السيد بيار بيويا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيار بيويا، رئيس جمهورية بوروندي وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيويا (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي شرفي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وبادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي، أن أقوم بواجب طيب بالنيابة عن وفدي وبالإصالة عن نفسي، وأن أتقدم إليكم بتهنئة حارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية في الدورة السابعة والخمسين. ولكم أن تتأكدوا من دعم وتعاون وفد بوروندي لإنجاح مهمتكم الصعبة والمهمة. وأود أيضا الإشادة بسلفكم صاحب الفخامة السيد هان سونغ - سو على الأسلوب القدير الذي أدار به عمل الدورة السادسة والخمسين.

وعلاوة على ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناني للأمم المتحدة، وأن أشيد بأمينها العام، السيد كوفي عنان على دعمه لشعب بوروندي.

ولا يسعني إلا أن أشكر مجلس الأمن على جهوده الدؤوبة لإيجاد حل دائم للأزمة في بوروندي. ومن جراء زيارتيه لبوروندي آخرهما في ٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ ، أوضح مجلس الأمن تضامنه مع شعب بوروندي في كفاحه لتحقيق السلام.

وأثناء خطابي سأعرض على الجمعية الوضع السياسي في بوروندي وإنجازاتنا في عملية السلام، وسأتكلم بعد ذلك عن التحديات التي ما زالت تواجهنا، وسأختتم خطابي ببعض التعليقات عن قضايا دولية.

وبعد إنشاء المؤسسات الانتقالية ابتداء من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تحسن المناخ السياسي في بوروندي

تحسنا كبيرا. فالقوى السياسية التي شاركت في مفاوضات أروشا ووقعت على اتفاق السلام تشكل الآن مؤسسات الجمهورية: الحكومة والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الانتقالي.

والدعوة إلى إجراء حوار في صراع مسلح ليس بالمهمة اليسيرة دائما، إلا أن الإحساس بالمسؤولية لا يتيح لنا خيارا آخر. ويسرنا أن نذكر من هذا المنبر بأننا اخترنا خيار السلام من خلال الحوار، ولا تثنينا عن اقتناعنا تسويفات الأطراف المعنية الأخرى.

وبما أننا على الطريق الصحيح، فإننا نطلب إلى الأمين العام ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وبلدان منطقتنا دون الإقليمية مواصلة دعمهم لمطالبتنا بتحقيق السلام عن طريق تقديم المساعدة إلى أنشطة الوساطة – التي يقودها نيلسون مانديلا بمساعدة الرئيسين الحاج عمر بونغو وبنجامين مكابا ونائب الرئيس جاكوب زوما – بغية اقناع الأطراف بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار دون مزيد من التأخير. حقا أن بعض أحكام اتفاق أروشا لا يجري تطبيقها وذلك تحديدا بسبب العنف الجاري. ولهذا، فإن إجراء المفاوضات وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار يشكلان مرحلة حاسمة في ضمان نجاح الإصلاحات العديدة التي يجب أن تجرى والتعجيل بذلك.

والمهمة القادمة مهمة ضخمة إلا أنه يمكن إنجازها. وسلاسة سير العمل في المؤسسات تكفل النجاح، بينما تثبت التجارب اليومية جدية التزام الشركاء السياسيين وهي أساس تفاؤلنا.

ورغم أنه صحيح أن هناك ما يدعو إلى الأمل، فمن الصحيح أيضا أن التحديات التي تواجهها عملية السلام تحديات حقيقية يمكنها أن تعرض للخطر الطريق الذي نتبعه لإرساء السلام إن لم يجر التصدي لها على النحو السليم في الأمد القصير. والعنف الذي يواصل المتمردون فرضه على شعب بوروندي تهديد رئيسي، ليس لنا فحسب بل للأمم المتحدة ومهمتها الأساسية هي حفظ السلام في جميع أنحاء المعمورة.

ونغتنم هذه الفرصة الجليلة لكي نكرر طلبنا إلى المجتمع الدولي بأكمله أن يجبر المتمردين البوروندين على نبذ العنف. وإن لم تنجح الدبلوماسية، وجب استخدام جميع السبل الأخرى لكي نحول دون وقوع عملية السلام رهينة في يد المتمردين، تلك العملية التي تقودها اليوم حكومة تشكلت على أساس المفاوضات وتحظى الآن بالشرعية الدولية. وسيتحقق السلام في منطقة البحيرات الكبرى عندما يعيش كل بلد هناك في سلام. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن تكون الجهود فردية وجماعية في نفس الوقت. ولهذا، فإن بلدي على استعداد للاستمرار في إسهامه في تهيئة مناخ أفضل مع جميع البلدان المجاورة.

والتحدي الرئيسي الثاني هو الجهود الرامية إلى التعمير. فبعد تسع سنوات من الأزمة أصبح اقتصاد بوروندي منهكا إلى أقصى حد. وازداد فقر السكان وتزعزعت جميع المعايير الاقتصادية، وتحول مديونيتنا الخارجية من أن نلجأ إلى الأسواق المالية الدولية، كما فعلنا في الماضي. ونلتمس هنا أيضا من شركائنا التقليديين أن يقدموا دعما كبيرا إلى الجهود الرامية إلى إرساء السلام لدينا. وقد قطعت وعود نرجو أن يجري الوفاء بها في المستقبل القريب. إن إعادة اللاجئين إلى الوطن وتوطين المشردين وإعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة ستتطلب موارد مالية كبيرة.

وشعب بوروندي، بوصفه من أعضاء المجتمع البشري، يتابع أيضا نواحي القلق في العالم، وهي كثيرة للأسف، ويبحث دائما عن حلول لها. فعلى سبيل المثال،

ترحب بوروندي بإنشاء صندوق عالمي لمكافحة مرض الإيدز، وقد طلبت، مثلها مثل غيرها من البلدان التي تضررت ضررا كبيرا من هذا الوباء، أن يجري تحسين إمكانية الحصول على الأدوية بسعر يمكن تحمله إلى أن يحين الوقت الذي يتمكن فيه الباحثون من التوصل إلى لقاح ضد هذه الآفة التي تهدد البشرية جمعاء، وبخاصة في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، يؤيد وفد بلدي فكرة إنشاء صندوق عالمي لمحاربة الفقر، كما يرحب باقتراح إنشاء صندوق عالمي من أجل البيئة.

وعلى صعيد أكثر قربا إلى الوطن، تنتظر شعوبنا النتائج الملموسة لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ، والذي أكد فيه مجتمع الدول من جديد الحاجة إلى العمل معا صوب تحقيق تنمية عادلة وناجعة للأجيال الحالية والمقبلة. ونرحب كذلك بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية وللدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا يشهد على التزام الأمم المتحدة القاطع بتعزيز وتركيز الجهود بالنيابة عن أكثر مجموعات البلدان ضعفا.

وعلى صعيد القارة الأفريقية، فإن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تبث فينا عظيم الأمل وبالتالي تستحق دعم المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين.

وإلى جانب الفقر الذي يعاني منه ملايين البشر، هناك خطر مروع آخر وهو الإرهاب. وبعد مضي عام على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، لا يزال العالم في حالة صدمة، يبحث عن سبل لاستئصال آفة الإرهاب الدولي. وتحقيقا لهذا الغرض، تلتزم بوروندي بتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يوفر مخططا لمحاربة الإرهاب على نحو جماعي.

والتحديات الجسيمة التي يشكلها الفقر وتدهور البيئة والإرهاب الدولي والصراع المسلح والأمراض المستعصية تتطلب من جميع الدول، الغنية والفقيرة، أن تعترف بالتضامن الدولي بوصفه السبيل الضروري لبقائها. ولهذا، نطالب الأمم المتحدة بالتصدي لهذا التحدي، وبخاصة عن طريق تنفيذ الإصلاحات اللازمة في أجهزتها – مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – لكي يكون كل جهاز مكملا للآخر وفعالا على نحو أفضل حرصا على مصلحة الجميع.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزيّة): باسم الجمعيّة العامّة، أودّ أن أشكر رئيس جمهوريّة بوروندي على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيّد بويويا، رئيس جمهوريّة بوروندي، إلى خارج قاعة الجمعيّة العامّة.

خطاب الرئيس الفارو بيليز، رئيس جمهوريّة كولومبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعيّة العامّة إلى بيان رئيس جمهوريّة كولومبيا.

اصطحب ألفارو أريبي بيليز، رئيس جمهورية كولومبيا إلى قاعة الجمعيّة العامّة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعيّة العامّة، يشرّفني أن أرحّب في الأمم المتّحدة، بصاحب الفخامة، السيّد ألفارو أوروبي بيليز، رئيس جمهورية كولومبيا وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيّد أريبي (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): إنّني أحيّيكم، صاحب المعالي، السيّد جان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية، رئيس الجمعيّة العامّة، التي أخاطبها للمرّة الأولى.

على مسافة قريبة من هنا، في ذلك اليوم المشؤوم ١١ أيلول/سبتمبر، مات ٨٠١ ٢ مواطن من العالم. وفي

كولومبيا، يحصد العنف العدد نفسه من الضحايا في كل شهر. ويشهد ثلاثة وأربعون مليون شخص من أبناء كولومبيا، الشعب المحبّ للسلام، إحدى أسوأ الأزمات الإنسانيّة في العالم. ففي كلّ سنة، تدفن كولومبيا ٣٤ ٠٠٠ من بنيها يقعون ضحيّة العنف. فقد خسرنا ١٠ في المائة من شبابنا. وفي السنة الماضية، سجّلت البلاد أعلى نسبة من القتل في العالم: ٦٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مواطن.

وفي خلال السنوات الخمس الماضية، شهدنا ٨٠٠٠ عمل من أعمال الدمار الجماعي، أكثر من تلك المسجّلة لأي حالات قضايا عنف أخرى في العالم؛ إذ تعرضت ٢٨٠ قرية لهجمات من العصابات والجماعات شبه العسكرية، أسفرت عن عواقب خطيرة على المواطنين المحليين وعلى القوات المسلحة. والهجوم الإرهابي الذي نفذ خلال مراسم تنصيبي رئيسا أدى إلى مقتل ٢١ شخصا من الناس العاديين. وهناك مليونا شخص، ٤٠ في المائة منهم أطفال، شردوا بالقوة تحت الضغط الذي مارسته المجموعات العنيفة. وذلك مماثل للتشريد المتزامن الذي حدث لجماعات في واشنطن ومانهاتن. وفي خلال السنوات الخمس الماضية كانت ١٦ ٥٠٠ شخص ضحايا للاختطاف. وفي الأمس، اختطف ستة أطفال ما زال أحدهم محتجزا.

ولأنّ هجمات ١١ أيلول / سبتمبر الإرهابيّة قد هزّت العالم بأسره واستدعت الإدانة المبررة والشاملة، ينبغي للجنس البشري أن يرتعد من هجمات كتلك التي شنّتها العصابات في ٢ أيار / مايو، في بوخايا، وهي قرية يقطنها ١٠٠٠ مواطن. فقتلت ١١٧ من المدنيّين الذين كانوا قد احتموا بالكنيسة.

إنّ هذا العنف يجعل شعبنا أكثر فقراً يومًا بعد يوم، ويعيق الاستثمارات، ويعرقل النمو الاقتصادي، ويحول موارد قيّمة إلى غير غرضها، ويحول دون تغلّبنا على التراجع الاقتصادي والاجتماعي. فالعنف يبتلع ٤ في المائة من الناتج المحلّي الإجمالي في بلدي. وإنّ أعمال السطو والخطف والاعتداءات حوادث يوميّة تقع على طرقاتنا العامّة الرئيسيّة، بما في ذلك الطريق الذي يربط بين أكبر مدينتين في بلدنا. تخيلوا حالة مماثلة بين بروكسل وباريس، أو نيويورك وبوسطن.

وحاليًّا، يبذل أبناء كولومبيا جهداً كبيراً في سبيل معالجة مشكلة سياسات النظام العام، وقد هدف الإصلاح في الدولة إلى القضاء على الفساد والخداع السياسي والتوصّل إلى زيادة النمو الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي. والهدف الرئيسي الذي تنشده سياسة أمننا الديمقراطي هو إعادة استتباب القانون. فالأمن ليس لاضطهاد الأعداء الإيديولوجيّين الحقيقيّين أو المتخيلين أو الحفاظ على نظام الحزب الواحد. إنّ هدف الأمن الديمقراطي هو حماية المواطنين كلّهم في أمّة تعدّدية، منفتحة على النقاش الأخويّ والخلاّق.

إنّ الأمن الديمقراطي حقّ لأبناء كولومبيا كلّهم، وهو يهدف إلى ضمان عدم إبعاد المزارعين الريفيّين عن أرضهم؛ وألا يختطف أعضاء مجتمع الأعمال، وألا يتعرّض الصحافيون للتهديد، ولكي تكون البعثات التبشيرية التي يقوم بها الأساقفة والكهنة والراهبات والمبشّرون والمربيون محترمة. ومن شأنه أيضًا أن يكفل إمكانيّة ممارسة زعماء الوحدة نشاطهم بحريّة، ولأن يتحرّك الزعماء السياسيّون بلا خوف، ولكي يتمكّن المدافعون عن حقوق الإنسان من العمل من دون التعرّض للتهديدات.

وبصفتي قائدا مدنيا أعلى للقوات المسلّحة، فإنّني ملتزم بالتقيّد بحقوق الإنسان واحترامها بصرامة. وإن الفشل على هذا الصعيد قد يؤدّي إلى إرضاء البعض ولكن لا يمكن أن يأتي بالمصالحة. وتدابير الطوارئ التي نتّخذها لا تحدّ

حقوق الإنسان، بل تتطلّب التقيّد بالقوانين، على سبيل المثال، فيما يتعلّق بتعبئة المواطنين، باسم حريّة التحرّك، للحؤول دون الاستمرار في نقل المتفجّرات لاغتيال الأفراد.

إنّنا نحترم المناقشة. وإنّ الهدف من سياسة الأمن التي جرى تنفيذها ليس النقد الصامت، وإنّما مواجهة العنف. وتلك السياسة لا يمكن عكس مسارها.

وعدد العسكريين ورجال الشرطة في كولومبيا، متدن: ٣,٩ لكل ١ ٠٠٠ مواطن. ويوجد في نيويورك ٤٢ ٠٠٠ من رجال الشرطة، في حين أن في كولومبيا بأسرها ٧٥ ٠٠٠ شرطي يجب أن ندعّم قواتنا المسلّحة. ولقد فرضنا ضريبة على الأغنياء يدفعها أصحاب الدخول العالية من رجال الأعمال والمواطنين. وينبغي أن يبلغ عائد الضريبة المضافة حوالي ١ في المائة تقريبًا من الناتج المحلّي الإجمالي.

وكجزء من تنفيذ سياسة الأمن الديمقراطي، طلبت حكومتنا التضامن من مليون مواطن ليتعاونوا طوعًا مع القوّات المسلّحة والمدعين العامين والقضاة. ومن العناصر الأساسية لدولة دستوريّة موجّهة لخدمة المجتمع دعم المواطن لمؤسّساتها الشرعيّة. وهو يشكّل التزام الفرد حيال المجتمع، وبدونه تفقد الدولة طبيعتها الاجتماعيّة. ويجب أن نزيل خوف المواطن من العصابات والجماعات شبه العسكرية، ويجب أن ننشئ روابط اجتماعيّة راسخة مع المؤسّسات الديمقراطيّة. وبمعنى أوسع، فإنّ فعالية القوى المسلّحة وشفافيّتها وقف على تعاون المواطن.

والمشكلة التي تعانيها كولومبيا تعرّض الاستقرار الديمقراطي في المنطقة للخطر. ونحن بحاجة إلى عون العالم لحلّها. وإني أطلب مساعدة العالم لأنّ حكومتي قد اتّخذت القرار بالقضاء على العنف وضمان ألاّ تنتهي هذه السنوات الأربع بانتصار جديد للجريمة، أو ببرهان جديد على تردد الدولة والمجتمع أمام عجرفة العنف.

إن من الضروري القضاء على مصادر تمويل العنف. لذا يجب علينا الانتصار على المخدّرات والقضاء على أعمال الخطف.

وهناك قلق داخل الأمم المتحدة بشأن أسلحة الدمار الشامل، ونحن نشاركها هذا الكمد. ولكن يجب أن نفهم أن للمخدّرات قدرة واسعة على الدمار، توازي قدرة أكثر الأسلحة الكيماويّة إخافة.

إننا مصرّون على القضاء عليها. وننتظر من العالم نفس المستوى من الالتزام. ولا يمكننا الاستمرار في اتخاذ أنصاف إجراءات وقرارات غير جريئة.

تولّت الرئاسة نائبة الرئيس، الآنسة كلارك (بربادوس).

بينما نتأخر في القيام بما يلزم يُنتج الإرهاب مخدرات أكثر ويُتاجر بها. فأرجو من الزملاء الأعضاء: لا ترسلوا إلينا أسلحتكم. اقضوا على أسواقكم للمخدرات والسلائف الكيميائية. ساعدونا في الاعتراض الجوي وعمليات ضبط المخدرات في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. نحن بحاجة إلى موارد لتعويض مزارعينا للقضاء على المخدرات والعمل على استصلاح غاباتنا.

لقد اختفى في البحر الأسبوع الماضي كارلوس إنريكه أرياس قائد طائرة يبلغ من العمر ٢٩ عاما ويعمل في البحرية الكولومبية، وهو أب لأبنة تبلغ من العمر عامين وطفل في بطن أمه، وكذلك مساعده، روبيرتو أنريكه جواردو، وهو أب لثلاثة أطفال صغار. وقد تحطمت الطائرة المروحية التي كانا يقودانها بعد اعتراضها لقارب سريع يحمل أكثر من طنين من الكوكايين. وتتطلب تضحيات كهذه دعم جميع الشعوب لهزيمة المخدرات، خاصة لأننا استطعنا

حتى الآن ضبط ٢٠ في المائة فقط من المخدرات التي يتم شحنها من بلدي.

وتطالب الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بحجز الحسابات المصرفية والاستثمارات وغيرها من موجودات الأفراد الذين يرتكبون أعمالا إرهابية. ولا يزال هذا القرار حبرا على ورق حيث يجري تداول الموارد التي تمول الأعمال الإرهابية في كولومبيا.

والتزام حكومتي بالأمن لا يتعارض مع الحوار. بل على العكس تماما، نحن ننشد الحوار. ولهذا التمسنا مساعي الأمم المتحدة الحميدة بواسطة المستشار الخاص للأمين العام. ذلك هو الطريق للبدء في عملية سلم جادة، وهي عملية تبدأ بوقف العنف.

ويقول لنا ميثاق الأمم المتحدة أنه لا يمكن الحوار مع من يرتكب الأعمال الإرهابية إلا إذا توقفت تلك الأعمال. إن الألم الذي يكابده الآلاف من الكولومبيين الذين يختطف منهم أحباؤهم – وتتضمن القائمة مرشحا سابقا لرئاسة الجمهورية، إنفريد بيانكررت، وعدة أعضاء في الكونغرس؛ وأعضاء في مجالس الولايات؛ وحاكم ولايتي وهو وزير سابق وعامل دؤوب من أجل السلام؛ وأفراد في القوات المسلحة، ومئات من الناس العاديين – يوضح أننا نحتاج إلى عمل إنساني لا يذكي نار العنف بل يقودنا على الطريق إلى المصالحة.

وهناك وفرة لدى العالم في محللي المشاكل الكولومبية، ونقاد مجتمعنا وحكوماتنا المتعاقبة. ونحن بحاجة إلى قدر أقل من الخطابة وعمل أكثر – أي إلى إسهامات حقيقية في حل المشاكل. ونطالب بتعاون فعال لأن تجارة المخدرات الدولية تموّل العنف ويتم شنها بأسلحة لا تنتجها كولومبيا.

ونحن نعاني مثل بقية الشعوب من الفقر المدقع والظلم وانخفاض مستوى ثقة المستثمر، والمديونية العالية والعجز في الميزانية. لقد ظللنا وسنظل دائما نفي بالتزاماتنا المالية الدولية. ونبذل جهودا لم يسبق لها مثيل لتجميد أوجه الإنفاق التشغيلي وزيادة الضرائب. غير أننا بحاجة إلى دعم اقتصادي كبير على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل الاستثمار وزيادة العمالة للبدء في تسديد الدين الاجتماعي. وسيطلق الانتصار على العنف عقال النمو الاقتصادي ويوجد موارد من أجل التنمية الاجتماعية التي بدورها ستعزز السلم.

ثمة فكرة واحدة: كان سعر رطل القهوة الكولومبية أكثر من ثلاثة دولارات، والآن يساوي ٦٠ سنتا. وعلى المصارف الدولية ووكالات التعاون أن تضاعف التزامها ومواردها في كولومبيا. ولن تستخدم هذه الأموال في نفقات تبذيرية أو لإنقاذ حالات الإفلاس، بل سيتم استثمارها لمصلحة الفقراء ولضمان القدرة على الحكم.

وشعب كولومبيا أبيّ وكادح وديمقراطي وحساس، ولم تُخمد عفويته نتيجة للمعاناة. وللأمة أكثر التقاليد ديمقراطية رسوخا، وأداء اقتصادي طويل الأمد معترف بها على نطاق واسع، وقاعدة صناعية التنوع وبنية إنتاجية موجهة بشكل متزايد نحو الأسواق الدولية، وإمكانيات هائلة لمشاريع ديمقراطية صغيرة.

يا ممثلي شعوب العالم إنكم بالتزامكم ودعمكم وبتصميمنا سيتم تحرير كولومبيا من عبودية العنف وستكون أكثر ازدهارا وذات عدالة أكبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر فخامة رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد ألفارو أوريبه فيليز، رئيس جمهورية كولومبيا من قاعة الجمعية العامة.

كلمة فخامة السيد دنيس ساسو نفيسو رئيس جمهورية الكونغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية الكونغو.

اصطُحب السيد جنيس ساسو نفيسو رئيس جمهورية الكونغو إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دنيس ساسو نفيسو، رئيس جمهورية الكونغو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نفيسو (تكلم بالفرنسية): تبدأ دورة الجمعية العامة هذه في وضع لا يزال متأثرا بعمق بذكرى الأحداث الأليمة التي أصابت الولايات المتحدة، وبشكل خاص مدينتنا المضيفة، منذ عام مضى. سأبدأ بالتعبير عن إجلالي لذكرى ضحايا الهجوم الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهذه التضحية تذكرة قاسية لهشاشة عالمنا، المعرض لتهديدات تفوق الخيال بكثير. والعالم بحاجة إلى التضامن. ويؤكد الشعب الكونغولي هنا، ومن خلالي، تضامنه مع شعب الولايات المتحدة.

إن انتخاب السيد جان كافان لرئاسة أعمال الدورة السابعة والخمسين هو تعبير عن الاحترام لدولته الجميلة، الجمهورية التشيكية، ولسمعته كرجل دولة بارز ستؤدي خبرته ومعرفته إلى إلهام وتوجيه عملنا.

أما السيد هان سونغ - سو، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، فإننا نتوجه إليه بأسمى آيات الشكر على العمل الممتاز الذي أنجزه. كما أننا نعرب عن الامتنان العميق للأمين العام، السيد كوفي عنان، متمنين له التوفيق في المهمة السامية التي يؤديها ببراعة على رأس المنظمة. وأخيرا، نهنئ الاتحاد الكونفدرالي السويسري ونرحب به بمناسبة انضمامه إلى عضوية هذه المنظمة. ولا شك أن هذا حدث مشهود في سجل الأمم المتحدة، التي ما فتئت تتزايد فاعليتها.

قبل عامين، إبان مؤتمر قمة الألفية، المنعقد في هذه القاعة، تمنى المجتمع الدولي أن يستتب جو من السلام والأمن في أنحاء العالم قاطبة بما يكفل آفاقا عريضة للتعاون الدولي، بغية تحقيق تنمية عالمية مستدامة. وفي هذا اللقاء التاريخي، اعتمد قادة العالم إعلانا جاءت طموحاته في مستوى الآمال المعقودة. وقد التزموا، بالأخص، بأن يخفضوا إلى النصف عدد سكان العالم الذين يعيشون في ظروف من الفقر المدقع، وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، نظم المجتمع الدولي عددا من اللقاءات التي كان هدفها تحسين مستوى معيشة شعوبنا من خلال سياسات تقوم على الإدارة المشتركة والتضامن وصون المستقبل في مجالات متنوعة تقتضي اضطلاع دولنا بمسؤولياتها. ويجدر بنا أن نقيّم من حين إلى آخر ما حققناه من تقدم، وهذه الدورة تتيح لنا الفرصة لذلك.

إن من شأن انعدام السلام - الحرب وانعدام الأمن - أن يلحق أضرارا خطيرة بالبشرية. وللأسف، لم تفلت أي منطقة في العالم من هذا الوضع. إذ أنه نتيجة لغياب التفكير السليم، تحول الشرق الأوسط إلى برميل بارود حقيقي، ينفجر شيئا فشيئا أمام أعيننا. وعلى المجتمع الدولي أن يشارك بدرجة أكبر في المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بغية وضع حد لدوامة العنف التي تعصف بهذا الجزء من العالم منذ فترة طويلة.

كما أن منطقتنا دون الإقليمية، التي تغطي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – التي نترأسها – تتوق أيضا إلى السلام والأمن. فبعد أن عانت منطقة وسط أفريقيا خلال سنوات عدة من الحرب وعدم الاستقرار، لم يعد لها إلا أمنية واحدة: أن تخرج بسرعة من هذه الدوامة الجهنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نغتنم بثبات كل الفرص المتاحة لنا لكي نعكس الاتجاهات القديمة بشكل دائم.

أما في أنغولا، فإن التوقيع في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على مذكرة للتفاهم بوصفها إضافة لبروتوكول لوساكا يعطينا بصيص أمل. ونحن نرحب بالتوقيع على ذلك الاتفاق، ونوجه في الوقت نفسه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي لكي يقدم دعمه الكامل لسكان تلك البلدان التي تواجه الفقر المدقع.

ولا يزال الوضع في بوروندي مثيرا للقلق رغم تشكيل حكومة للوحدة الوطنية. ونطلب من الأطراف أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وأن تبدأ مفاوضات نزيهة كفيلة بأن تتيح كل فرصة لنجاح الوساطة التي تقوم بها جنوب أفريقيا، تلك الوساطة التي نشجعها.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نرحب باتفاق السلام الذي وقّع في بريتوريا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. كما أننا نعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل أيام قليلة في لواندا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا تطورا إيجابيا. وبالمثل، فإننا نشجع جهود الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية والرامية إلى إبرام اتفاق جامع يشمل كل أبناء وبنات هذا البلد الشقيق.

وفي ضوء ما ذكرته آنفا، فإنني أطلب من هذه الجمعية أن تولي كل الاهتمام اللازم لأنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا. وقد عقدت تلك اللجنة اجتماعها الوزاري الثامن عشر في بانغي، بجمهورية أفريقيا الوسطى، مؤخرا، وستتقدم بتقريرها إلى الجمعية في دورتها الحالية. وتوصيات هذه اللجنة جديرة بدعم واسع من جانب المجتمع الدولي. فمنطقة وسط أفريقيا في حاجة إلى استعادة السلام والاستقرار كيما تتمكن من تأدية الدور الرئيسي المنوط بها بحكم طاقاتها الهائلة.

إن معظم الصراعات التي تحل بكوكبنا تستمد جذورها من الفقر المدقع الذي يعانيه السكان – وخاصة في البلدان النامية. ويقترن ذلك الفقر بالتخلف، بكل آثاره الضارة التي تحول دون مواكبتهم للاقتصاد الدولي في سياقه الجديد.

ومن منطلق الحرص على وقف دوامة البؤس هذه، وإلى جانب قيام الاتحاد الأفريقي الجديد، وضعت أفريقيا خطة أصيلة لتنميتها: ألا وهي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. والشراكة الجديدة هي إسهام أفريقيا للمساعدة في تنميتها هي. ويتشاطر خيار التنمية هذا روح الشراكة الجديدة التي تبلورت في آذار/مارس ٢٠٠٢ من خلال توافق الرأي في مونتيري والأهداف التي سعى إليها مؤتمر القمة للغذاء العالمي المنعقد في روما، ومؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة والمنعقد في جوهانسبرغ.

يواجه بلدي، منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ومع انطلاقة المرحلة الانتقالية في الكونغو، تحديات كبيرة.

أولى هذه التحديات – لإتمام العملية الانتقالية والانتخابية – قد تم التصدي لها. وهذا التطور السياسي، بالرغم من العقبات والصعوبات التي واجهته، قد أدى هذه

السنة، بفضل تصميم شعب الكونغو، إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية تتبع انتخابات عامة حرة وعادلة.

إن تحقيق ذلك الهدف الأول قد وفر لنا فرصة أحسن لمعالجة التحديات والأولويات التي تقف أمامنا، وتحديدا تدعيم السلم والأمن، وترسيخ الوحدة الوطنية والديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان، وإعادة البناء الاقتصادي، وتنشيط التعاون الدولي.

وإن هذا التصميم من قبلنا على الانخراط في التعاون الحي والديناميكي على الصعيد الدولي قد انعكس بشكل أساسي في مشاركتنا الفعالة في أنشطة وسط أفريقيا، من خلال الجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي يترأسها الكونغو؛ وذلك انطلاقا من رؤيتنا للمستقبل المشترك لشعوب المنطقة دون الإقليمية؛ وضمن تعهدنا الثابت بالمشاركة في تنمية أفريقيا.

وأنا أنقل بسرور واقتناع عظيمين إلى الجمعية تفاؤل الكونغو وآماله الكبيرة – وهو دولة استردت مكانتها في المجتمع الدولي وتعتزم الحفاظ عليها. وتود أن تكون للأجيال الحالية والمقبلة مأوى للسلم، والخير، والازدهار والحداثة.

ونحن قد عزمنا، واضعين نصب أعيننا الأجيال الحالية، والأجيال المقبلة خاصة، وبمؤازرة خمس دول أخرى من دول وسط أفريقيا، على أن نشن حملة واسعة النطاق ترمي إلى الحفاظ على الغابات وحماية الحياة الحيوانية والتنوع البيولوجي في حوض نهر الكونغو.

وإننا نرحب بتصميم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى واليابان وجنوب أفريقيا، وكذلك المنظمات الدولية الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة والشركات المعنية بالغابات، على أن تؤدي دورا فاعلا في ما نسميه مبادرة حوض الكونغو.

وكذلك، بهدف الإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتهيئة بيئة سليمة، تعهد بلدي بالانضمام، في غضون الشهور المقبلة، إلى بروتوكول كيوتو.

ويأمل الكونغو أن يكون دولة تمتثل بلا تحفظ للمبادئ الدولية وقيم حقوق الإنسان والسلام والحريات الأساسية والحكم الصالح.

ولا شك على الإطلاق بأن هذه الرؤية تتفق بشأنها الدول كلها. فإنها أساس منظمتنا التي تهدف بالأساس إلى العمل من أجل السلام والحرية في العالم.

يجب على الأمم المتحدة أن تسعى يوميا بلا كلل وبعزم وطيد لتحقيق انتصار السلام والحرية. ينبغي ألا ننسى هذا الأمر. ولا يمكن أن ننسى أن الأمم المتحدة قد أنشئت ”لتحمي الأجيال المتتالية من ويلات الحرب“. لقد أنشئت في الأساس من أجل السلام.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد دينيس ساسو – نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطُحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بصاحب الفخامة، السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر وأدعوه إلى إلقاء خطابه.

الرئيس رافالومانانا (تكلم بالفرنسية): يسر وفد مدغشقر والذي يشرفني أن أكون على رأسه للمرة الأولى، في جلسة الجمعية العامة هذه، أن يهنئ السيد جان كافان على الانتخاب الذي يستحقه بجدارة لرئاسة هذه الدورة، ونتمنى له كل التوفيق.

وإننا نعرب لسلفه، السيد هان سوغ - سو، عن تقديرنا الصادق لنجاحه في قيادة الدورة السادسة والخمسين بتفان وبراعة.

وإن تفاني أميننا العام السيد كوفي عنان في سبيل أن تبلغ الأمم المتحدة مراميها يستحق منا كل تقدير وامتنان.

وإن قبول انضمام الاتحاد الكونفدرالي السويسري كعضو جديد في الأمم المتحدة يعتبر بالنسبة لمدغشقر مصدر ارتياح عميق. فهذا البلد الصديق مثال حي عن المجتمع المسالم والمتعدد الثقافات والمبني على قيم الديمقراطية والحرية.

ونحن اليوم، وفي إطار إحياء ذكرى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤلمة، نود أن نعرب عن تضامننا مع الولايات المتحدة، شعبا وحكومة. ونكرر إدانتنا لهذه الأعمال الإرهابية التي لا تحصى عواقبها الوخيمة. ويعتبر الإرهاب، وهو ظاهرة شاملة لا حدود لها، العدو الأكثر خطورة في الألفية الجديدة، ولا يمكن استئصاله إلا بالتعاون الدولي المتناغم.

وفي هذا الصدد، نود هنا أن نشيد بجهود الأمم المتحدة، التي تُبذل من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشأها مجلس الأمن لتنفيذ قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ونُثني على جميع المبادرات الإقليمية الأخرى التي اتُخذت لمكافحة هذه الآفة. ولمكافحة الإرهاب، فإن بلدانا كبلداننا تحتاج إلى مساعدة فنية خاصة لتنفيذ قرار الأمم المتحدة هذا، ولتنفيذ المعاهدات الدولية أيضا.

إن استمرار وجود مناطق توتر وصراع في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الشرق الأوسط، يتطلب إعادة تنشيط الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية في الاستجابة لاحتياجات المجتمع الدولي، خاصة في صون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذا الهدف الهام، يجب أن نعزز جهودنا أكثر من أي وقت مضى لجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا وأكثر شفافية.

مما لا شك فيه أن الأمم المتحدة توفر لنا إطارا مثاليا لتهيئة الظروف التي تشجع الدول والشعوب على تفضيل السلام على الحرب. وفي هذا الصدد، تود مدغشقر أن تتقدم بالتهنئة لتيمور الحرة على نيلها الاستقلال بعد كفاح باسل وبطولي خاضه شعبها، وبعد الجهود الناجحة التي بذلتها الأمم المتحدة لإعادة السلام إلى ذلك البلد.

فضلا عن ذلك، تشجع مدغشقر جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة لتسوية الصراعات في عدد من البلدان في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وفي هذا السياق، أود أن أكرر الإعراب عن امتنان شعب مدغشقر العميق للدور الذي وافقت الأمم المتحدة على القيام به في حل النزاع الذي هدد مدغشقر بعد الانتخابات. وقد انتهت هذه الأزمة الآن، وأصبحت مدغشقر تنعم الآن بعهد جديد مفعم بالأمل.

إننا مقتنعون بأن التنمية المستدامة بحاجة إلى تعزيز سلطة القانون وإلى إدارة جيدة. ولتحقيق هذه الغاية، تتخذ الحكومة الجديدة جميع التدابير المناسبة لإدارة المالية العامة والمساعدة الدولية إدارة سليمة ورشيدة. وقد أعطت مدغشقر مكافحة الفساد أعلى الأولويات. واتخذنا أيضا مبادرة تكفل وضع وتطبيق سياسة فعالة للتصدي لهذا الشر على جميع الجبهات. وتؤيد مدغشقر قرار الجمعية العامة ٥٥/٦١، الذي قررت فيه الجمعية العامة إنشاء لجنة مخصصة عُهد إليها إجراء مفاوضات بشأن إبرام صك قانوني في

المستقبل لمكافحة الفساد. وينتظر بلدنا وضع هذا الصك في المستقبل القريب، ليتسنى له سد الفجوات في نظامه القانوني. ونتطلع أيضا باهتمام كبير إلى المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيُعقد في المكسيك في عام ٢٠٠٣ للتوقيع على اتفاقية لمكافحة الفساد.

إن تحقيق تنمية سريعة ومستدامة في مدغشقر هو الهدف الرئيسي والأساسي للحكومة الراهنة، ليتسنى تخليص البلد من ويلات الفقر، التي تشكِل مصدر عدم استقرار يؤدي إلى اضمحلال قيم الديمقراطية. وفي هذا السياق، مدغشقر ملتزمة بانتهاج سياسة نشطة تهدف إلى تحقيق الانتعاش من أجل تحقيق نمو سريع ومستدام في اقتصادها، يكون القطاع الخاص هو القوة التي تحركه.

ونحن نرى أن المفتاح للتنمية هو الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، التي تعمل فيها الحكومة مع الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية من أجل مصلحة الشعب فقط. ونحن ندعو قطاع الأعمال الخاص للاستثمار في مدغشقر. وستكون عائدات هذا الاستثمار مفيدة لهم ولشعب مدغشقر.

إن للتعليم، بوصفه عنصرا أساسيا للتنمية والسلام، الأولوية بين أولوياتنا. فأطفال مدغشقر سيعيشون بالكامل في عالم القرن الحادي والعشرين، الذي يتسم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة. ولذلك، ترحب مدغشقر بقرار الجمعية ٥٦/٢٥٨، الذي يدعو إلى عقد قمة عالمية معنية بمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٥. وسيوفر ذلك للمجتمع الدولي فرصة فريدة لينـاقش تكنولوجيا المعلومات ويطور الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية، لا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا.

إن جمهورية مدغشقر مستعدة لعمل كل ما تستطيع عمله لتضع البلد ثانية على طريق التنمية. وسيتم هذا بدعم من المجتمع الدولي في إطار التعاون الذي يعود بالنفع المتبادل على أطرافه.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا لجميع الذين شاركوا في تنمية مدغشقر، على نحو ثنائي أو إقليمي أو متعدد الأطراف، على إسهامهم القيِّم في إعادة بعث النشاط الاقتصادي في بلدنا.

وإزاء التحديات المتعددة التي نواجهها في عصرنا، وهو عصر يهيمن عليه الفقر والتخلف، لم يعد التعاون الدولي خيارا؛ إنه ضرورة حتمية لبقاء البشرية. والعوامل التي تضعفنا كبشر، مثل الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والجوع والأمية، لا يمكننا إزالتها إلا بروح تضامن حقيقية تكفل حياة أفضل لجميع الناس. يجب ألا ننسى أن ديباجة ميثاقنا أعلنت قيام إنسانية جديدة بشعوب وبشر يعيشون بكرامة وأمن. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لهم من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، الحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم والحق في الثقافة، والحق في الحصول على دخل معقول. وتتمثل مهمتنا في تخفيف حدة الفقر في كل مكان في العالم، وهي مهمة أصبحت اليوم مهمة وملحَّة أكثر من أي وقت مضى.

إن تباطؤ النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي، عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، زاد من حدة الفقر وأدخل ملايين الناس في حالة عوز شديد. وإزاء هذه الحالة الصعبة جدا، يمكن أن تؤدي العولمة دورا هاما في محاربة الفقر، شريطة أن تتاح لبلدان الشمال وبلدان الجنوب نفس فرص التنمية.

ولكي تستفيد البشرية حقا من العولمة، يجب أن تراعي العولمة مصالح جميع بلدان العالم في اقتصاد عالمي يقوم على المشاركة.

ويجب أن يقبل التكافل العالمي والتعاون الاقتصادي الدولي على نحو أفضل قبولا تاما ليتسنى لنا تحقيق أهداف إعلان الألفية. ولا بد من وعي جماعي بضرورة تطوير شراكة حقيقية من أجل التنمية ليتسنى تحقيق هذا الهدف. وبهذه الروح، ترحب مدغشقر بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عُقد في مونتيري.

وفي نفس هذا السياق، تحث مدغشقر المجتمع الدولي على تقديم دعم راسخ وملموس للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وعلى تقديم هذا الدعم على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. ولإعطاء القطاع الخاص دورا هاما في التنمية، تؤيد مدغشقر تأييدا تاما ودون أي تحفظ المبادئ والأهداف التي تستند إليها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وأعتزم في الشهور القليلة القادمة أن أجعل مدغشقر واحدة من البلدان الرائدة في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وأعتزم في الشهور المقبلة أن أجعل مدغشقر أحد البلدان الرائدة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لأني ملتزم التزاماً صادقاً بالحكم الرشيد، وتنمية الهياكل الأساسية والطاقة، والتعليم، والتكنولوجيات الجديدة، وإمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وحماية البيئة.

وتتطلب الاستنتاجات المفزعة التي انتهى إليها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون :''البيئة في أفريقيا: توقعات''، فضلاً عن الكوارث المناخية التي أصيبت بها أوروبا الوسطى وآسيا، من المجتمع الدولي إعداد مدونة أخلاقية جديدة لحفظ البيئة وفعالية في حمايتها. وستجعل حكومتنا من حماية بيئتنا الثمينة إحدى أولوياتنا الرئيسية. علاوة على ذلك، ترجو مدغشقر أن يعطي مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ منذ بضعة أيام دفعة جديدة لإصرارنا الجماعي على إتاحة فرصة التطور لجميع البلدان على نحو يفيد سكانها وبيئتها وتراثنا المشترك، الذي يتمثل في كوكب الأرض.

وتعد مدغشقر من البلدان الفقيرة وفقاً لبعض المقاييس. بيد أنها غنية بالموارد الطبيعية الفريدة والموارد البشرية المثقفة. وسكانها فوق كل شيء متعلقون بالقيم الديمقراطية والأسرية ومتمسكون بالإيمان بالله.

ونود اليوم أن نعرب عن رغبتنا في التعاون مع الأمم المتحدة بوصفها شريكاً في تعمير مدغشقر. وبالعمل معاً في شراكة، سنكفل لبلدنا مستقبلاً يبشر بالأمل. وسيعرفنا العالم كله بمواطن قوتنا، لا مواطن ضعفنا.

وإذ تتعاون مدغشقر مع أسرة الأمم المتحدة، فإنها تقدم إسهاماً خاصاً بها في بناء قرية عالمية تعامل فيها جميع البلدان على قدم المساواة وتحظى بفرص متكافئة للتنمية الكاملة، وهذا شرط لا غنى عنه لإقرار السلام الدائم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أوجه الشكر لرئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد أتال بيهاري فاجبايي، رئيس وزراء جمهورية الهند.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطُحب السيد أتال بيهاري فاجبايي، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بالسيد أتال بيهاري فاجبايي، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد فاجبايي (الهند) (تكلم بالهندية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): أهنئ السيد كافان بانتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. كما أعرب عن أطيب تمنياتي للأمين العام كوفي عنان في هذه السنة الأولى من مدته الثانية في المنصب.

أحيَيْنا منذ يومين الذكرى السنوية الأولى لحادث رهيب ركّز الوعي العالمي الجماعي على الإرهاب الدولي. ولم يبدأ الإرهاب في ١١ أيلول/سبتمبر. ولكنه في ذلك اليوم أعلن في صفاقة عن وجوده على المسرح العالمي، متباهياً بالحصانة التي يكتسبها بحكم المسافة ومختالاً بقوته.

وقد أبدت الهند بوصفها بلداً معرضاً للتخريب الذي يحدثه الإرهاب منذ سنين مشاركتها الوجدانية للشعب الأمريكي في آلامه، وأعربت عن إعجابها صموده في مواجهة العواقب، وأيدت القرار الجريء بشن الهجوم المضاد على الإرهاب في مصدره ذاته.

وقد اتخذ المجتمع الدولي بعض القرارات الجماعية ضمن الجهد العالمي المبذول لمكافحة الإرهاب وخنق شرايين حياته. ويتضمن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) جوهر هذه القرارات. ولعل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس تتجاوز الآن جمع المعلومات وتقديم المساعدة القانونية إلى فرض الامتثال على الدول المعروفة برعايتها الإرهابيين وإيوائهم وتمويلهم وتسليحهم وتدريبهم.

وقد نشأ الابتزاز النووي في منطقتنا بجنوب آسيا على مدى الأشهر القليلة الماضية .بمثابة سهم جديد في جعبة الإرهاب الذي ترعاه الدول. وصدرت بعض تهديدات شريرة بأن الإجراءات التي تتخذها الهند لاستئصال الإرهاب عبر حدودها قد تؤدي لنشوب حرب نووية. ومعنى الاستسلام لهذا الإرهاب النووي الصارخ هو أن ننسى الدروس المريرة المستقاة من مأساة ١١ أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بالهند، لقد أوضحنا مراراً أن لا أحد في بلدنا يريد الحرب، تقليدية كانت أو نووية. كما أننا لا نسعى للحصول على أية أراض. ولكن كل إنسان في الهند على الإطلاق يريد وضع حد للإرهاب العابر للحدود الذي أودى بحياة الألوف من الأبرياء وحرم أجيالاً برمتها من حقها في العيش في سلام وممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي. ونحن مصرون على وضع حد له بكل الوسائل المتاحة لنا. فلا يخامرنّ الشك في هذا الصدد أحداً في أي مكان.

وقد استمعنا بالأمس إلى ادعاء عجيب في هذه القاعة مؤداه أن جريمة قتل المدنيين الأبرياء الوحشية في جامو وكشمير ليست في واقع الأمر إلا كفاحاً من أجل الحرية وأن الانتخابات المقبلة في تلك الولاية مهزلة من المهازل، بما أنها لا يمكن أن تكون عوضاً عن استفتاء طولب به منذ أكثر من ٥٠ عاماً. ويتطلب التصديق أن مذابح الأبرياء أداة من أدوات الحرية وأن الانتخابات رمز للخداع والقمع بذل جهد في التلاعب المنطقي الشديد. فإذا كانت الانتخابات مجرد خدعة، فلماذا يجري تدريب الإرهابيين وتغلغلهم في الهند بأمر من وكالة المخابرات المشتركة بين الأسلحة في باكستان ليقتلوا المرشحين للانتخاب وليخيفوا الناخبين؟

وإذا كانت باكستان تدعي أنها شريك هام في الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب، فكيف يتسنى لها مواصلة الاستعانة بالإرهاب كأداة من أدوات السياسة الحكومية ضد الهند؟

ترأّس الجلسة نائب الرئيس، السيد نغوين دي نين (فييت نام).

وكيف يتأتى للائتلاف الدولي أن يتغاضى عن عمليات قتل الآلاف من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، بتوجيه من باكستان ترويجاً لصيغة شاذة لتقرير المصير؟

إن من يتحدثون عن الأسباب الكامنة أو الجذرية للإرهاب يقدمون ذريعة للإرهابيين تبرئهم من المسؤولية عن أعمالهم الآثمة، مثل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة وهجمة ١٣ كانون الأول/ديسمبر على برلماننا.

ولقد استمعنا أمس إلى ادعاء كاذب بأن المسلمين في الهند وغيرهم من الأقليات هم ضحية للمتطرفين الهندوس. وبوجود ١٥٠ مليون مسلم في الهند يكون فيها ثاني أكبر تعداد للسكان المسلمين في العالم، أكثر مما يوجد في باكستان. ونحن نفخر بالطابع المتعدد الأديان لمجتمعنا وبالاحترام المتساوي لكل العقائد وبعدم التمييز على أساس الدين، ليس لمجرد التزامنا الدستوري فحسب، ولكن أيضا لأن هذه السمة،كما يعرف العالم بأسره، هي السمة الأساسية لثقافة الهند وحضارتها.

وعلينا أن نسلم بأن الهوة الإنمائية بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا وعمقا كل يوم. والتحديات التي تواجهنا واضحة، وليس ثمة بديل عن وقوف بلدان العالم صفا واحدا لمواجهتها سويا.

وعبر العقد الماضي، كان ١٠ ملايين نسمة ينضمون إلى صفوف الفقراء كل عام، وربع سكان العالم يعيشون في فقر مدقع.

وعلينا أن نجد ٢٤ بليون دولار أمريكي للاستثمار في البلدان الفقيرة إذا كان لنا أن نحقق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الداعي إلى خفض الجوع بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

إن استمرار انتشار الفقر في وقت تتركز فيه ثروة لا يمكن تخيلها في أيدي شريحة اجتماعية ضئيلة هو أمر غير مقبول على الإطلاق. وسيتوفر للقرن الحادي والعشرين كل الأدوات المطلوبة لتصفية هذه التركة التعسة لقرون خلت. ولكن ما ينقصنا هو الإرادة السياسية بين البلدان المتقدمة النمو حتى تواجه بشكل مخلص وسريع الاحتياجات الإنمائية المشروعة للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا.

ويلقي تغير المناخ العالمي بظل كبير على هذه الصورة الإنمائية القاتمة، وسوف يعاني الفقراء منه أكثر من غيرهم بالرغم من أنهم أقل من يتسببون فيه. وتمثل الفيضانات وحرائق الغابات في أوروبا إنذارا مبكرا بأن البلدان في آسيا وأفريقيا ليست هي الضحية الوحيدة لغضب البيئة المتردية. ولا يعرف مناخ الأرض حدودا وطنية، والاختيار أمام المجتمع الدولي هو اختيار واضح: إما أن نتخذ خطوات عاجلة لحماية البيئة أو أن نكون على استعداد لمواجهة كوارث طبيعية أسوأ بكثير.

ولقد ناقش مؤتمر قمة جوهانسبرغ في بداية هذا الشهر بعض الصلات بين الفقر والتجارة والبيئة والحكم الرشيد الوطني والدولي وإدارة الشركات والتدفقات المالية العالمية. وخرجنا من مؤتمر القمة ذلك ببعض النتائج المشجعة، ولكنها تقصر كثيرا عن الوفاء بمتطلبات عصرنا.

ولقد أصبح من الحتمي بشكل قاطع أن يتم تفهم ومواجهة الاحتياجات الإنمائية البشرية في مجملها، وليست كأجزاء منعزلة. ومما يبعث على الحزن أن طرق التنمية تشدها النزعات المالية المزعجة والمنفلتة، ومعها توأمها الوقح: النزعة الاستهلاكية. ولقد أصبحت القيم الإنسانية مجرد

متفرج أبكم في معظم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولا يمكن لنتيجة هذا الاختلال بين احتياجاتنا المادية وغير المادية أن تكون سارة للبشرية. على العكس تماما، فمن خلال الاسترشاد بالشفقة والرعاية والتعاطف مع رفاقنا من البشر والتعاون وغير ذلك من القيم الإنسانية سنتوصل إلى الحلول الصحيحة لكل مشكلة على كوكبنا.

إن البشرية تتطلب إدماجا متوائما للأبعاد الروحية والبيئية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية. وتتطلب هذه المهمة تعاونا وثيقا بين الدول والمجتمعات، مع الاستعداد لقبول كل العناصر الجيدة من جميع التقاليد الثقافية والروحية بكل أنحاء العالم. والأمم المتحدة بحاجة إلى القيام بمبادرات اكبر وأحدث في هذا الاتجاه.

وفي هذه الجمعية، وقبل أقل من عام واحد، وفي كونغرس الولايات المتحدة قبل ذلك بعام، قدمت عرض الهند بتنسيق حوار إنمائي عالمي شامل. وأكرر هذا العرض اليوم. إذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية التي تعهدنا بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ فإننا بحاجة عاجلة وماسة إلى إجراء مثل هذا الحوار.

وبينما نجتمع مرة أخرى في الأمم المتحدة، وفي وقت تسوده تحديات جديدة ومتنوعة، ينبغي أن نتأمل التزامنا الجماعي بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه. فهناك تصور متعاظم، خاصة لدى البلدان الأضعف والأفقر، بأن الاستجابة للمسائل بعيدة الأثر عادة ما تبدو عشوائية أو متناقضة.

إن مصيرنا المشترك على المحك. والعالم بحاجة إلى التعددية الجماعية. والعالم بحاجة إلى الأمم المتحدة، وبحاجة إلى أن تتجمع كل دوله وتعمل سويا لوضع منظور مشترك وجماعي.

الصراعات تنشأ عندما تغيب روح الديمقراطية داخل الدول وفيما بينها. ويمكّننا الإطار الديمقراطي الحقيقي من احترام وجهات النظر البديلة وتقدير قيمة التنوع ووضع حلول تستجيب لتطلعات الشعوب.

وتوضح تجربة الهند كبلد شديد التنوع وذي كثافة سكانية عالية كيف يمكن مواجهة المشاكل المعقدة في إطار ديمقراطي ودستوري.

وهذه القيم بحاجة إلى رعاية متأنية في مجتمعاتنا، وذلك حتى تتحرر الأجيال المقبلة من ويلات الفقر والتعصب والتعتيم والتطرف الديني.

والمجتمعات الديمقراطية هي أقل عرضة لتقبل الأيديولوجيات التي تقوم على أساس العنف أو الطموحات العسكرية لأن هذه المجتمعات لا تضع أصابعها على الزناد طوال الوقت. ويتعين علينا أن نتوخى الحذر لحماية الديمقراطية من القوى المعارضة لها، سواء ضربت بجذورها في الأيديولوجيات السياسية الأصولية أو في العقائد الدينية المتطرفة.

إننا جميعا نعرف التحديات. وأغلبنا نتفق على أن النظام العالمي المستقر ينبغي أن يقوم على أعمدة أربعة قوية هي، السلم والأمن والتنمية المستدامة والديمقراطية. وعلينا أن نضمن أن كل واحد من هذه الأعمدة قوي ولا يتزعزع.

ونحن ندرك مسؤوليتنا الجماعية، ولكن ما فشلنا فيه كثيرا هو تحقيق الوثبة من هذا الفهم النظري لها إلى تطبيقها العملي. ويجب ألا نخفق مرة أخرى. فلن تغفر لنا الأجيال القادمة إن فعلنا ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد أتال بيهاري فاجبايي، رئيس وزراء الهند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب دولة السيد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان.

اصطُحب السيد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كويزومي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئ السيد يان كافان على توليه رئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وفي نفس الوقت أود أن أشيد بالسيد هان سونج سو الرئيس السابق للجمعية العامة على قيادته.

إنه لمن دواعي سروري في هذه المناسبة أن أهنئ سويسرا على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وأود أن أهنئ أيضا جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، التي أعلنت استقلالها في ٢٠ أيار/مايو. واليابان تؤيد تماما انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

لقد أهدى اليابانيون جرس السلام الموجود في حديقة المقر الرئيسي للأمم المتحدة في عام ١٩٥٤ مع صلاة من أجل السلام في العالم. وظل هذا الجرس يقرع كل عام من أجل السلام في العالم. إن الصوت الجميل لهذا الجرس، والذي قد صنع من عملات معدنية مجمعة من جميع أنحاء العالم، يذكرنا بما تمثله الأمم المتحدة.

ولكي نضمن سلام العالم ورخاءه، فنحن بحاجة إلى تنسيق مجال كبير من الجهود التي تضم ليس الإجراءات العسكرية فحسب، ولكن أيضا مبادرات لحل مشاكل الفقر وتأسيس بنى تحتية اجتماعية تضع نهاية لانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون محفلا تتضافر فيه إسهامات جميع الدول وتنفذ بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ولا يمكن لأي دولة بمفردها أو منظمة بمفردها أن تفعل هذا. فالأمم المتحدة وحدها هي القادرة على تنفيذ هذا العمل الضخم.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى مسألة العراق، وهي مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. ولا بد أن يمتثل العراق لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يسمح العراق فورا ودون أي قيد أو شرط بالتفتيش عن جميع أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها. ومن الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن يواصل العمل معا وأن يعمل بجهد أكبر في المساعي الدبلوماسية المبذولة من خلال الأمم المتحدة. وإذ نفعل ذلك، يجب أن نتابع اعتماد قرارات مجلس الأمن الضرورية والملائمة في أقرب فرصة ممكنة.

ولا يزال الإرهاب قضية بالغة الأهمية هذا العام. واليوم، بالإضافة إلى الإرهاب أود أن أتناول بعض تحديات رئيسية أخرى يجب أن تتصدى لها الأمم المتحدة، وأن أصف إسهامات اليابان في تلك المجالات، ألا وهي ، تعزيز السلام وبناء الأمم والبيئة والتنمية ونزع السلاح النووي. وسأمر مرورا عابرا أيضا على أفكاري فيما يتعلق بتحقيق إصلاح الأمم المتحدة، وهو أمر رئيسي لهذه المنظمة لكي تستطيع مواجهة هذه التحديات بنجاح.

التحدي الأول هو مكافحة الإرهاب. وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر مباشرة

زرت موقع الانفجار. وحينما رأيت بعيني مدى الدمار، عجزت عن الحديث من جراء ضخامة الهجمة الإرهابية. فالحادي عشر من أيلول/سبتمبر ليس تحديا للولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضا للإنسانية بأسرها. إن منع الإرهاب والتخلص منه مهمة على قدر كبير من الأهمية للأمم المتحدة، وفي الحقيقة، لجميع الدول الأعضاء.

وتناشد اليابان جميع الدول الأعضاء الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب. ومن الأهمية بمكان أن نضع أعرافا دولية في هذا المجال، مثل الاتفاقية الشاملة لمنع الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ولا يمكن السماح بإعطاء ملاذ آمن للإرهابيين. وستزيد اليابان من تعزيز تدابيرها لمقاومة الإرهاب. وبالتشاور الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ستقدم اليابان معلوماتها وخبراتها فيما يتعلق بتدابير منع الإرهاب لتلك الدول التي تحتاج إليها فعلا. وسترد اليابان على التهديدات التي يمكن أن تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل في أعمال العنف عن طريق الانضمام الفعال لجهود المجتمع الدولي لمنع انتشار تلك الأسلحة.

والتحدي الثاني هو توطيد السلام وبناء الأمم. وتعلق اليابان أهمية كبيرة على زيادة نطاق المساعدة من أجل توطيد السلام وبناء الأمم بغية منع حدوث النزاعات مرة أخرى. وبعد أن وضعت اليابان آلية لتمكينها من التعاون الفعال في المجالات الأوسع نطاقا، دخلت اليابان مرحلة جديدة في تعاونها مع عمليات حفظ السلام. ويتضح هذا المظهر الإيجابي في نشرها منذ شهر شباط/فبراير ٦٩٠ من أفراد قوة الدفاع الذاتي، بصفة رئيسية كمجموعة هندسية، في عمليات حفظ السلام في تيمور الشرقية. وستعزز اليابان تعاونها في مجالات أخرى أيضا مثل إزالة الألغام وإعادة تأهيل البنية التحتية والانتخابات ووضع نظام للأمن الداخلي.

عاد الرئيس إلى مقعده.

وفيما يتعلق بأفغانستان، وفي المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان الذي انعقد في طوكيو كانون الثاني/يناير، عملت اليابان جاهدة على تقوية تصميم المجتمع الدولي. ونعد الآن برنامجا للمساعدة على تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، مما سيعطي شكلا لسجل السلام الذي اقترحناه. وبلدي مستعد أيضا للإسهام في إعادة التعمير الإقليمي من خلال وضع برنامج مساعدة لإعادة إسكان اللاجئين والمشردين في مناطق مثل قندهار.

وفي الشرق الأوسط، مما له أهمية بالغة أن تتحقق رؤية التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة في أقرب وقت ممكن. وستساعد اليابان على إصلاح السلطة الفلسطينية، وهو الأمر الذي يستهدف تأسيس دولة جديدة من جانب الشعب الفلسطيني. وسنقوم بذلك على وجه الخصوص من خلال تقديم مساعدة تقنية من أجل التحول إلى الديمقراطية. وأن قيام الفلسطينيين بإجراء انتخابات هو الخطوة الأولى صوب بناء الأمة، وأعتقد بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لضمان نجاح الانتخابات. ومع ذلك، يظل وضع نهاية للحلقة المفرغة من العنف أكثر الأعمال إلحاحا لدينا. فاليابان تدين بشدة الأعمال الإرهابية التي يقوم بها متطرفون فلسطينيون وتحث إسرائيل بشدة على أن تسحب قواتها فوراً إلى خط أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأن توقف عملياتها العسكرية وأن ترفع الحصار الاقتصادي المضروب على مناطق الحكم الذاتي.

وفي أفريقيا، يمثل السلام والاستقرار شرطين مسبقين للتنمية. وتشجعنا التحركات الإيجابية في تلك القارة، مثل تحقيق السلام في أنغولا ووقف إطلاق النار الجزئي في السودان. وستدعم اليابان بفعالية جهود الدول الأفريقية لحل النزاع وتأكيد السلام.

والتحدي الثالث هو التحقيق المتزامن لحماية البيئة والتنمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الأهمية بمكان، استخدام كل الموارد المالية، وتطوير الموارد البشرية، وهما محرك بناء الأمة. ومع ذلك، فإن قدرة البلدان النامية وشراكتها مع المجتمع الدولي، التي تدعم قدرتها، في غاية الأهمية أيضاً.

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وبإنشاء الاتحاد الأفريقي كتعبيرين عن ملكية البلدان الأفريقية. وبغية المساعدة على تعزيز كل من الملكية الأفريقية والشراكة مع المجتمع الدولي، وبناء على نتائج مؤتمر القمة العالمي الناجح المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، ستعقد اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وكذلك، سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة، ستستضيف مؤتمرا دوليا بشأن المياه على المستوى الوزاري في طوكيو في آذار/مارس ٢٠٠٣. وستواصل اليابان المشاركة بفعالية في الإجراءات الجارية على الصعيد العالمي من أجل حماية البيئة وتنميتها عن طريق توفير الخبرات واتخاذ الإجراءات الملموسة.

رابعا، أود أن أتناول قضية نزع السلاح النووي. وأعتقد أن اليابان، بوصفها البلد الوحيد في تاريخ البشرية الذي عانى من الدمار النووي، لها دور هام تضطلع به في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وستواصل اليابان جهدها لتحقيق عالم سلمي وآمن وخال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذا الهدف، سنقترح مشروع قرار بعنوان ''طريق إلى القضاء التام على الأسلحة النووية'' في دورة الجمعية العامة الحالية. وسنضاعف جهودنا لتحقيق السريان المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعند تصدينا لهذه التحديات، يجب أن نضمن التنسيق الفعال لمختلف التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء. ويجب على الأمم المتحدة أن تمارس قيادتها في هذا المسعى. ويجب علينا، نحن جميع الدول الأعضاء، أن نبث روحا جديدة في الأمم المتحدة عن طريق تعزيز سير العمل فيها من خلال الإصلاح. وفي العام القادم ستدخل المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن عامها العاشر. وأعتقد أن علينا الآن أن نركز مناقشاتنا حول مسائل مثل زيادة عدد مقاعد مجلس الأمن. وتعتزم اليابان أن تبذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر جميع الدول الأعضاء بمسألة أحكام ''الدولة العدو''، وهي تركة لا معنى لها من القرن العشرين ولا تزال باقية في ميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ أن توليت منصب رئيس الوزراء في نيسان/أبريل ٢٠٠١، قمت بمجموعة من الإصلاحات لتمكين اليابان من الاستجابة على النحو الواجب لمتطلبات العصر الجديد. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تواصل إصلاح نفسها لكي تستجيب للحالات الجديدة في العالم عن طريق الاستعراض المستمر لتنظيمها ووظائفها. والاقتراحات المتعلقة بالإصلاح ترد بالفعل في إعلان الألفية. ولكي نحقق الأهداف الواردة في الإعلان وبناء عالم أكثر سلما وازدهارا وعدالة، يجب على كل دولة عضو أن تجدد عزمها على تحقيق الإصلاح في الأمم المتحدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وستبذل اليابان قصارى جهدها لكي تضمن أن الأمم المتحدة قادرة على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد جونيتشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب الرايت الأونورابل السير أنرود جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

اصطحب الرايت الأونورابل السير أنرود جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أُرحب بدولة الأونورابل سير أنرود جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السير أنرود جوغنوث (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أخاطب الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رئاستكم القديرة. وأود، باسم وفدي، أن أتقدم إليكم بتهانينا القلبية الخالصة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه خلال مدة رئاستكم.

وأود أن أشكر أيضا سعادة الدكتور هان سونغ - سو، ممثل جمهورية كوريا، على الأسلوب الرائع الذي أدار به أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية. كما أننا نعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان على مبادراته الملهمة والجديرة بالثناء في تعزيز أهداف منظمتنا.

ويسرنا انضمام الاتحاد الكونفدرالي السويسري وتيمور الشرقية إلى المنظمة بوصفهما أحدث عضوين في أسرة الأمم المتحدة. وتبرز تيمور الشرقية بوصفها إنجازا لامعا لمنظومة الأمم المتحدة في رفع لواء حق استقلال أمة تواجه ظروفا صعبة.

وإن الجرائم الإرهابية التي ارتُكبت في ١١ أيلول/سبتمبر لن تغيب أبدا عن ضميرنا الجماعي. ولا يزال كرب وألم ذلك اليوم يُدميان قلوبنا. والهيكل الأساسي المعقد للمنظمات الإرهابية الذي استعمل للقيام بهذا العمل الوحشي لا بد أن يفكك بأي ثمن. ونحن مدينون لأنفسنا وللأجيال القادمة بأن نعبئ كل طاقاتنا وجهودنا لكي لا نجعل هذا يحدث مرة أخرى في أي مكان.

وتلتزم موريشيوس بأن تظل مشتركة اشتراكا كاملا في التحالف العالمي لمجابهة الإرهاب وسنستمر مع الدول الأخرى في اتخاذ كل التدابير على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لكي لا تصيب آفة الإرهاب أبدا المدنيين المستأمنين أو البلدان المستأمنة. إننا نشهد واقعا مروعا، وهو أنه لا - ولَن - يشعر أي بلد بالأمان بعد الآن إلى أن يتم الانتصار النهائي والكامل في الحرب ضد الإرهاب. ونحن ندين التسلل عبر الحدود، الذي يجب أن ينتهي، بل وأن يجبر على الانتهاء.

إن التهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي تزيد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية لحماية السلم والأمن العالميين. وبينما نحشد جهودنا لشن حرب على الإرهاب، يجب أن نستمر في نفس الوقت في العمل على تحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل في إطار زمني محدد. ويكرر وفد بلدي دعوته إلى الإسراع بعقد مؤتمر بشأن نزع السلاح النووي.

إن فترة موريشيوس كعضو منتخب غير دائم في مجلس الأمن ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وقد كانت موريشيوس - أثناء عضويتها في المجلس - ضالعة في إنشاء فريق عامل مخصص يعنى بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا. وقد تقدمت بتوصيات إيجابية وبنّاءة وافق عليها مجلس الأمن.

وعلى نقيض السنوات السابقة، عندما استمعت الجمعية العامة إلى سرد للقصص المروعة التي تحدث في أفريقيا، يسرني أن أذكر أن هناك تطورات هامة وإيجابية تحدث في قارتنا. وهناك فجر جديد في أفريقيا وإدراك واضح بأن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا إذا جرى إرساء السلام والاستقرار الدائمين.

ونهنئ القادة الأفارقة الذين يبذلون قصارى جهدهم للبحث عن حلول أفريقية للصراعات والأزمات الأفريقية.

ويمثل اتفاق بريتوريا بين الرئيسين كابيلا وكاغامي تطورا رئيسيا في العملية السلمية في منطقة البحيرات الكبرى. وندرك بأن التنفيذ سيكون صعبا. غير أننا على ثقة من أن المجتمع الدولي سيوفر المساعدة اللازمة للقادة في المنطقة من أجل تنفيذه بسلاسة.

ومع التطورات الإيجابية في أنغولا، والانتخابات العامة الناجحة في سيراليون، وتسوية مشكلة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة الخاص ببوروندي، هناك إشارات واضحة إلى أنه سيتم حل بعض الصراعات الرئيسية في أفريقيا بنجاح.

وبينما تتجه أفريقيا نحو السلام نود أن نؤكد على الدور الحاسم الذي تؤديه السلطة الحكومية الدولية للتنمية، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جهودها الدؤوبة للبحث عن حل تفاوضي للصراعات في مناطقنا دون الإقليمية. وهناك سبب للتفاؤل، ومما يبعث على الرضى أن أيام الكآبة والتشاؤم في أفريقيا في طريقها إلى الزوال.

ومنطقتنا في المحيط الهادئ، التي شهدت بعض فترات الاضطراب مؤخرا تتجه نحو الاستقرار والتنمية. ونرحب بالعودة إلى الحكم الدستوري في جزر القمر وتدعيم المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد. ونرحب بتشكيل حكومة مصالحة وطنية في مدغشقر والجهود الجارية لإزالة الضرر الذي نتج عن الأزمة الأخيرة هناك. وستشترك موريشيوس على نحو وثيق مع الدول في منطقتنا لتعزيز التعاون الإقليمي. وبالفعل، كان البدء بالاتحاد الأفريقي في دوربان في جنوب أفريقيا في شهر تموز/يوليه من هذه السنة مناسبة تاريخية ومشحونة بالعواطف. وتبشر ولادة الاتحاد الأفريقي بعصر تحول سياسي واقتصادي واجتماعي لقارتنا. والقارة أكثر عزما على تحديد مصيرها ومعالجة المشاكل الملحة بشكل شامل، مثل الفقر والجوع والمرض والتخلف الإنمائي، وهي المشاكل التي أوهنت ملايين الأفارقة على مدى السنين. ورفع الاتحاد الأفريقي مستوى التوقعات التي التزمنا كقادة باحترامها. وسيكون الاتحاد الأفريقي قادرا على الاستجابة بشكل إيجابي للتحديات التي تواجهه، وكذلك استغلال الفرص إلى أعلى حد لتحسين حياة شعوب القارة. وفي هذا السياق، يجب تشجيع قرار الدول الأفريقية من أجل تحمل المسؤولية عن حفظ السلام في القارة. وحيث أنه يجب تحمل عبء حفظ السلام بشكل متساو، فإنه يسرني أن أعلن أن موريشيوس ستساهم في الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة من أجل الخدمة في عمليات حفظ السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي موازاة البدء بالاتحاد الأفريقي، تم البدء بمنظمة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية المحلية، وهي فصل آخر في قصة النجاح التي تظهر للعيان في القارة الأفريقية. وبالفعل تعتبر آلية مراجعة الأقران الأفريقية آلية ذات مصداقية لتعزيز إمكانيات إيجاد قواعد ومعايير للحكم السليم معترف به دوليا.

ويعتبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية نقطة تحول في سعي البشر إلى وضع حد للإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والجرائم الدولية إلى العدالة. وتعتبر المحكمة الجنائية

الدولية أهم مؤسسة في هذه الألفية، وواجب المجتمع الدولي أن يدعمها بشكل كامل.

وقد سنحت الفرصة أمام موريشيوس في أيار/مايو من هذا العام خلال الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل للمشاركة في الجهود الدولية لتعبيد الطريق من أجل توفير حماية فعالة لكل طفل في كل جزء من أجزاء العالم. والأطفال الذين خاطبوا التجمع قالوا كلمات ذات أهمية كبيرة، لا يستطيع أي واحد أن ينساها ويجب ألا ينساها. وسيضمن بلدي دمج المبادئ والأهداف والإجراءات التي نوقشت خلال الدورة الاستثنائية في برامج رعاية الأطفال المختلفة.

ولا يزال الشرق الأوسط يعيش بدون سلام. ويرتفع عدد القتلى كل يوم، غير أن الإشارات التي يرسلها القادة الإسرائيليون والفلسطينيون مشجعة. ورؤيتنا للشرق الأوسط هي أن نشهد إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود آمنة ومتفق عليها. ويحتاج الفلسطينيون أيضا إلى آلية دولة تحترم المعايير الأساسية للنظام الديمقراطي يتحمل فيها القادة المسؤولية ويكونون خاضعين للمساءلة. فهم الذين يملكون الحق المطلق في انتخاب قادتهم عندما يتم إجراء الانتخابات في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

ونناشد السلطات العراقية الإذعان الكامل غير المشروط لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسماح للمفتشين بإنجاز ولايتهم.

وتعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعة دول ضعيفة بسبب طبيعتها الأساسية وقيودها البنيوية. ولقد أدرك البنك الدولي، والكمنولث ومؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري بالمكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا، أن تلك القيود إن لم تعالج بفعالية يمكن أن تضعف التجارة وإمكانيات التنمية لتلك البلدان مما سيؤدي إلى تهميشها بشكل أكبر. ونتطلع إلى توصيات محددة وهامة لاتخاذ خطوات في هذا الصدد خلال المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في شهر أيلول/سبتمبر القادم في المكسيك.

وعالج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المسألة الأساسية المتمثلة في أي عالم نريده لأنفسنا وللأجيال التي لم تولد بعد. والفيضانات المدمرة التي حدثت مؤخرا في أوروبا وآسيا، وكذلك موجة الجفاف في أجزاء عديدة من أفريقيا وبشكل خاص في أفريقيا الجنوبية حيث يتعرض أكثر من ١٣ مليون نسمة لخطر المجاعة – تذكير صارخ بهشاشة نظام البيئة للكرة الأرضية. وقد أيقظ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة العالم حيال الدمار الذي يمكن للطبيعة أن تسببه إن لم يتم اتخاذ تدابير عاجلة لإصلاح الخلل البيئي.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ولا شك أن مؤتمر القمة الفرانكوفوني التاسع، الذي سيستضيفه لبنان في الشهر القادم، والذي سيكون موضوعه ”حوار الثقافات“ سيمكّن مجموعة الدول المتكلمة بالفرنسية من تعزيز المشاركة بين مختلف الثقافات بهدف المحافظة على السلم والأمن والديمقراطية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وتؤكد موريشيوس من جديد سيادتها المشروعة على أرخبيل تشاغوس، بما في ذلك جزيرة دييغو غارسيا التي فُصِلت عن أراضي موريشيوس من قبل المملكة المتحدة قبل استقلالنا. ونجدد دعوتنا إلى السلطة المستعمرة السابقة، المملكة المتحدة، الإسراع في المناقشات معنا من أجل إيجاد تسوية مبكرة لهذه القضية. ولا يزال الأفراد الذين تشردوا من أرخبيل تشاغوس يطالبون بالتعويض بسبب انتهاكات

حقوق الإنسان الخطيرة التي تحملوها. ونحن ندعم جهودهم للحصول على تعويض.

وندعو الحكومة الفرنسية أيضا إلى العمل من أجل حل النزاع المتعلق بجزيرة تروميلين التي لموريشيوس سيادة عليها.

وفي الختام، تكرر موريشيوس قناعتها بأن منظومة الأمم المتحدة لا تزال أفضل ضمانة للسلم والأمن الدوليين.

إن الهيكل الذي تنظم الأمم المتحدة من خلاله الأمن الجماعي للدول قد لا يكون مثاليا، إلا أنه على الأقل قد تم اختباره، كما أنه يعمل في خدمتنا بشكل جيد نسبيا منذ زهاء ٥٠ عاما. والعمل على أساس حياد القواعد والمبادئ أفضل كثيرا من المنفعة العشوائية. ويجب ألا تغيب عن بالنا كذلك الصلات القائمة بين الأوضاع المختلفة، ولذلك فإننا نحث المجتمع الدولي على مراعاة مبدأ المساواة في المعاملة في كل الحالات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء في جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الرايت أونرابل السير أنرود جوغنوث، رئيس الوزراء في جمهورية موريشيوس، من المنصة.

خطاب السيد سيلفيو برلوسكوني، رئيس الوزراء في الجمهورية الإيطالية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد سيلفيو برلوسكوني، رئيس الوزراء في الجمهورية الإيطالية.

اصطحب السيد سيلفيو برلوسكوني، رئيس الوزراء في الجمهورية الإيطالية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بدولة السيد سيلفيو برلوسكوني، رئيس الوزراء في الجمهورية الإيطالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد برلوسكوني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): انقضى عام منذ الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة، الذي أحدث جراحا عميقة بهذه المدينة التي ترحب بنا اليوم. وبضرب هذه المدينة، هذه الأمة، وهذه الديمقراطية، كانت نية الإرهابيين أن يوجهوا ضربة إلى قلب مجتمع الأمم والشعوب الذي يحتضن الأمم المتحدة والقيم التي تمثلها.

لكن مسعاهم قد خاب. وبدلا من ذلك، فجرت أعمالهم الوحشية فينا جميعا عزيمة مشتركة للرد. وبدلا من أن يفرقوا بيننا فقد وحدونا. وقد اتحدت نيتنا للرد على أي تهديد جديد للأمن العالمي.

إن مكافحة الإرهاب هي التحدي الأكبر الذي لا بد لنا من مواجهته اليوم دفاعا عن القيم الإنسانية – قيم الحرية والسلام والعدالة والتنمية، وهي القيم المشتركة بيننا جميعا.

وتقف الأمم المتحدة في طليعة هذا الكفاح. ونحن نعرف أن المعركة ستكون طويلة وشاقة، ولذلك يجب أن نحافظ على تماسكنا وعزمنا الذي أبديناه حتى الآن.

غير أننا مقتنعون تماما بأننا يمكن أن نكسب هذه المعركة. وبالأمس، ذَكّر الرئيس بوش بالمسؤوليات المنوطة بنا جميعا في هذه المعركة دفاعا عن الحرية، وهي أعظم نعمة ومنها تنبع كل النعم الأخرى. والإرهاب يجد أرضا خصبة حيثما لا توجد حرية، وحيثما لا توجد ديمقراطية، وحيثما يوجد الجوع والبؤس واليأس.

ولكي نهزم الإرهاب، لا بد من عولمة الحرية والديمقراطية. ولكي نقضي على الإرهاب، لا بد من تعزيز

التنمية الاقتصادية بلا حدود – لتكون تنمية مستدامة للجميع.

وكان لبلادي دورها في هذا الكفاح منذ البداية وستواصل القيام بهذا الدور حتى النهاية، بغية تعزيز التعاون العسكري والمالي والقضائي وفي مجال الشرطة والاستخبارات أيضا، وهو التعاون الذي حقق نتائج هامة بالفعل. لكننا نعمل أيضا من أجل القضاء على الفقر والمرض. ونحن ملتزمون بتقديم نسبة ٣٩,. في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا، وننوي الوصول بذلك إلى نسبة ٧,. في المائة.

والقارة الأفريقية عنصر أساسي في جهدنا هذا. وهي تمثل تحديا لضمائرنا واختبارا لقدرتنا على مساعدة بلدانها من أجل المشاركة في تنمية حقيقية بلا حدود.

إن خطة عمل مجموعة الـ ٨ من أجل أفريقيا، التي أطلقت في جنوى إبان رئاسة إيطاليا للمجموعة واعتمدت في كندا، تستجيب للحاجة إلى شكل جديد من التضامن بين أكثر البلدان تصنيعا وتلك البلدان التي تنوي أن تصبح مالكة لمستقبلها.

ولكن زيادة المساعدة المالية لم تعد كافية. ففي مؤتمر قمة كاناناسكيس، قدمنا خطة عمل تهدف إلى تحقيق معايير مشتركة للحكم السديد، بدءا بمبادرتنا بشأن ''الحكومة الإلكترونية''، والقائمة على وضع نموذج شامل للمحاسبة العامة والإدارة العامة وتطبيقاته الأولية باستخدام الحاسوب والتكنولوجيا الرقمية.

إن اعتماد هذا النموذج الشامل، الذي يراعي هوية كل بلد وتقاليده وثقافته، يمكن أن تكون له آثار إيجابية عديدة: حسابات عامة واضحة وشفافة؛ وقوانين وقواعد واضحة بما يتلاءم وسيادة القانون؛ وخدمات أكثر فعالية للمواطنين وقطاع الأعمال؛ وكفاءة أكبر في الإدارة العامة؛ وفي المقام الأول، ديمقراطية أكبر. ومن شأن ذلك أن يطلق الشرارة لتطبيق النزاهة، وتتحقق البلدان المانحة أخيرا من أن مساعداتها تقدم إلى السكان المحتاجين فعلا.

وفي هذا الصدد، تحددت خلال اجتماع مجموعة الـ ٨ ثلاث مراحل. في المرحلة التجريبية الأولى، ستقدم المساعدة اللازمة إلى البلدان الراغبة في اعتماد هذا النظام. وفي نهاية هذه المرحلة، التي قد تستمر ثلاث أو أربع سنوات، يمكن أن ننتقل إلى مرحلة ثانية يلزم فيها اعتماد النظام الشامل من جانب كل البلدان التي تطلب المساعدة الإنمائية.

أخيرا، تأتي مرحلة ثالثة يمكن فيها أن نطلب من أكثر البلدان تصنيعا أن تقيم شراكة خاصة مع بلدان معينة، على أن تتعهد بتنفيذ مشاريع محددة.

ونحن مقتنعون أيضا بأن المساعدة العامة لا بد أن تستكمل بالمساعدة الخاصة. وفي كاناناسكيس، قدمنا اقتراحا مبتكرا آخر أطلقنا عليه اسم ''إلغاء الضريبة''، وبموجبه يمكن للمواطن العادي أن يخصص ما بين ١ و ٢ في المائة من سعر ما يشتريه من سلع لصالح تنفيذ مشاريع محددة، مثل بناء المدارس والمستشفيات ومرافق الإمداد بالمياه في البلدان الفقيرة.

وفي جنوى، أطلقنا أيضا خطة ''التعليم للجميع'' والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا، الذي تعهدت إيطاليا بمساهمة ضخمة فيه.

لكن أشد البلدان فقرا تحتاج أيضا إلى إعفائها من عبء ديونها كي يمكنها أن تحرر الموارد التي تحتاج إليها للنمو. وهذا هو السبب الذي دفع إيطاليا إلى إلغاء مليار دولار من الديون حتى الآن، وسوف تلغي عما قريب ٤ مليارات دولار أخرى، حتى تستكمل إلغاء كل الديون.

إن التزامنا بالأمم المتحدة واضح على كل الجبهات. وتُعد إيطاليا في المرتبة السادسة بين أكبر الدول إسهاما في

الميزانية العادية للأمم المتحدة، وإحدى كبريات الدول المساهمة بقوات عسكرية. فمن البلقان إلى أفغانستان، ينتشر حوالي ١٠ ٠٠٠ جندي إيطالي للمحافظة على السلم والأمن ودعمهما. وسنظل على هذا الطريق إذ نؤمن إيمانا عميقا بأنه لا توجد مشكلة نعجز عن حلها إذا ما اجتمعنا على تصميم واحد.

وإذ نتكلم اليوم، نرى التحدي الرئيسي للأمم المتحدة ولنظام القيم التي نتمسك بها متمثلا في النظام الذي يحكم العراق، وهو النظام الذي تغافل عن كل قرارات الأمم المتحدة. ولا غنى عن التصدي له من أجل وقاية المجتمع الدولي من الخطر المتمثل في التكديس العارم لأسلحة التدمير الشامل.

وكما أوضح الرئيس بوش في خطابه، يتوجب علينا اليوم أن نتصدى تحديدا لهذا التحدي المتكرر للأمم المتحدة ولإرادة المجتمع الدولي. وعلينا أن نستخدم كل الوسائل الدبلوماسية والسياسية المتاحة لنا لمواجهة هذا الموقف. فإن لم تتغير الأمور تغيرا جوهريا، سيصبح من الضروري أن نتصرف في إطار الأمم المتحدة لكي نحمي الأمن العالمي من خطر حقيقي.

ويجب علينا أن نستخلص من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر درسا، ألا وهو أن السرعة قد تؤدي إلى الإهمال، مثلما يمكن أن يؤدي الإبطاء في اتخاذ الإجراء اللازم إلى عواقب رهيبة. فحينما تقوم شبكات أو أنظمة بهجمات إرهابية أو بتهديدات للسلام مستهدفة بذلك تدمير طريقتنا في الحياة وديمقراطياتنا الليبرالية، يصبح لتلك الديمقراطيات لا مجرد الحق في الدفاع عن نفسها، بل الواجب في أن تفعل ذلك.

وأريد أن أوجه اهتمامنا الآن إلى الشرق الأوسط. إن إيطاليا تؤيد الدليل التفصيلي الذي أخطه الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أعمال ''المجموعة الرباعية''. كما تؤيد انعقاد مؤتمر دولي بسرعة لتأمين التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين داخل حدود مأمونة وآمنة.

ويجب أولا وقف تصاعد العنف عن طريق الكف عن الهجمات الإرهابية. كما أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة سيدعم عملية الإصلاح الديمقراطي للسلطة الوطنية الفلسطينية. غير أنه لا يمكن تصور سلام دائم بدون تضييق الهوة الاقتصادية التي تفرق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بشكل يبعث في الفلسطينيين الأمل الواقعي في الحصول على عمل وفي التنمية. وإيطاليا إذ وضعت ذاك الهدف في ذهنها، تقدمت بخطة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني ولمساعدته. وعرضت إيطاليا من قبل استضافة المفاوضات ومؤتمر السلام.

ونحن أهل للسلام رجالا ونساء. ونحن على اقتناع بأن هذا القرن الجديد لا يمكن أن يترك تحت رحمة الجنون الإجرامي والتطرف الأيديولوجي. ونحن ملتزمون بالحرب ضد الإرهاب. وسنبذل قصارى جهدنا لمحق هذا الشر والدفاع عن أمننا ومستقبلنا. وسوف تتضافر جهودنا من أجل بناء سلام حقيقي وعادل، وهو النوع الوحيد من السلام الجدير بالعادلين الأحرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية على البيان الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد سيلفيو برلوسكوني، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل اليكساندر داونر، وزير الشؤون الخارجية في استراليا.

السيد داونر (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. ويسرني أيضا أن أرحب بسويسرا عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

أود أن أشير إلى حدثين مهمين آخرين هما: تأسيس الاتحاد الأفريقي، وإنشاء الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية. وكلاهما يبعثان على الأمل الحقيقي في بدء حقبة جديدة من الاستتباب السياسي والنمو الاقتصادي في أفريقيا.

نجتمع في دورة الجمعية العامة هذه في ظل الهجمات الإرهابية على هذه المدينة العظيمة قبل عام مضى. لقد كانت تلك الأحداث التي تقْشَعرُّ لها الأبدان بمثابة هجوم على قيم الحضارات العظمى المتمثلة اليوم هنا، وهي قيم لها أهميتها بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة ولهذه المنظمة.

إننا نستشعر بعض الارتياح إذ عرفنا كيف رد المجتمع الدولي على الإرهاب الدولي بعزم وتصميم. وحقق التحالف في الحرب ضد الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي اشترك آخرون معها بمن فيهم استراليا، الشيء الكثير. وتعطلت شبكة القاعدة في أفغانستان. وهزم نظام طالبان وأصبح العالم أكثر أمنا وأحرى بالإنسانية مكانا.

ولكن لا يمكن استئصال الإرهاب، بالجهد العسكري وحده. إذ علينا جميعا أن نمنع العون المالي وغيره من أنواع المعونات عن الإرهاب. وعلينا أن نتصدى للمهيمنين على الاتجار بالإرهاب ولمموليه، وأن نقف متحدين في وجه هذا التهديد الفتاك. وكان لرد الأمم المتحدة الحاسم بعد ١١ أيلول/سبتمبر المتمثل في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) أن خلق إطارا تضم فيه الدول الأعضاء قواها لكبح ومحاكمة ومعاقبة الأعمال الإرهابية وتمويل الإرهاب.

ويجب على الدول الأعضاء جميعها أن تنفذ الالتزامات الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد عززت استراليا أُطر تشريعاتها المضادة للإرهاب وتنفيذ القانون. ونحن أطراف في عشرة من مجموع اثنى عشر اتفاقا ضد الإرهاب، وسنصادق على اتفاق آخر هذا الشهر. كما تساعد استراليا البلدان الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وضع التزاماتها موضع التنفيذ.

ونحن نواجه تهديدا خطيرا آخر للسلم والأمن الدوليين، وهو خطر يمتحن سلطة الأمم المتحدة ذاتها. فلقد مضى ما يزيد على عقد من الزمن ضرب فيه العراق بالتزاماته الملزمة قانونا عرض الحائط فيما يتعلق بالإفصاح عن برامجه لأسلحة الدمار الشامل وبالقضاء عليها. وتحدى العراق قرارات الأمم المتحدة وجزاءاتها وأغفل قرابة ٢٣ من مجموعة ٢٧ من التزاماته أمام الأمم المتحدة فرضها عليه ١٦ قرارا لمجلس الأمن. وكان الأمين العام صبورا ومرنا ومثابرا في جهوده لجعل العراق يمتثل لقرارات مجلس الأمن. ولكن العراق رفض أن يعمل مع الأمم المتحدة في جهودها لتفكيك برامج أسلحته ذات الدمار الشامل.

وإلى أن يتحقق هذا، يُعتبر العراق تهديدا خطيرا لجيرانه وللعالم. إن عدوان العراق على جيرانه، وهو عدوان موثق خير توثيق، واستخدامه فيما مضى للأسلحة الكيميائية، يؤكدان ضراوة الخطر الذي يجسده العراق.

ولا يزال يساورنا قلق شديد تجاه قدرات العراق الحالية.

وحتى عام ١٩٩٨، قام مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة بعمل جيد جدا في إيجاد وتدمير برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل. ولكن عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة (الأونسكوم) لم ينته أبدا، لأن المفتشين طردوا في الحقيقة من العراق في عام ١٩٩٨. وبعد أربع سنوات، ما

من شك في أن العراق كان يعمل جادا لإعادة بناء برامجه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فضلا عن ذلك، لا تزال هناك أسئلة جدية تتعلق ببرنامج العراق للأسلحة النووية.

ولا يمكن ترك هذه الحالة بدون إيجاد حل لها. ولا بد أن يتيح العراق للمفتشين وصولا فوريا وغير مشروط وغير مقيد إلى جميع المناطق والمرافق والمعدات والسجلات والمسؤولين العراقيين. باختصار، يجب أن يفي العراق بمتطلبات جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإذا كان لا يوجد لدى العراق ما يخفيه، فإنه لا يوجد ما يخشاه. وفي الواقع، فإن تلبية هذه المطالب لا تحمل إلا المكاسب للعراق وشعبه.

لنكن أيضا واضحين جدا: إن تحدي العراق السافر والمستمر تحدٍ مباشر للأمم المتحدة ولسلطة مجلس الأمن والقانون الدولي ولإرادة المجتمع الدولي.

لا يمكننا أن نقف بدون مبالاة وأن نسمح بتجاهلنا. ويجب ألا نسمح بإطالة أجل المفاوضات إلى حد إضعاف وشلل جهودنا في نهاية المطاف، وهي الجهود التي نبذلها لتخفيف المخاوف من أسلحة الدمار الشامل العراقية. ويجب أن نظهر جميعا تصميما واضحا وجماعيا على إعلاء سلطة مجلس الأمن، وكفالة تنفيذ قراراته المتعلقة بالعراق كاملا. ولكن إذا سمح للعراق أن يواصل سعيه الحثيث للحصول على هذه الأسلحة المقيتة، فإننا قد نسأل أنفسنا في القريب العاجل لماذا أخفقنا في التصرف.

وقد أسبغ خطر الإرهاب طابع استعجال جديد على أهدافنا المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار، وفرض علينا التزامات بتجديد جهدنا لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في صفوف من ليسوا بدول وفي صفوف الدول على حد سواء. ويتعين علينا أن نظل يقظين حيال استعداد المجموعات الإرهابية لتطوير واستخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية.

وتعتزم استراليا، من جانبها، اتخاذ تدابير عملية وفعالة من خلال نظم معاهدة عدم الانتشار الدولية ومن خلال ترتيبات مراقبة الصادرات. وقد عادت هذه النظم والترتيبات بمنافع أمنية ملموسة، وينبغي دعمها بقوة.

ويتعين علينا أيضا أن نتصدى للتحديات الأخرى العابرة للحدود: ليس الإرهاب فحسب، بل الجرائم الأخرى العابرة للحدود، بما فيها تهريب الأسلحة والمخدرات والأشخاص.

إن الجرائم العابرة للحدود تهدد جميع البلدان. وهي تفرض علينا أن نزيد من تعاوننا في إنفاذ القانون وجمع المعلومات وعمليات المراقبة المالية – تماما كما نفعل بالنسبة لشن الحرب على الإرهاب.

وعمليات تهريب الأشخاص والاتجار بهم، على وجه الخصوص، مشكلة حقيقية عابرة للحدود. والمشاريع الإجرامية المدرة للربح تقوض النظام الدولي لحماية اللاجئين وبرامج الهجرة القانونية التي مكنت الملايين من بناء حياة جديدة ومزدهرة في بلدان مثل استراليا. إن مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم هامة بشكل خاص لاستراليا ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. واشتركت استراليا هذا العام، مع إندونيسيا، في استضافة مؤتمر وزاري إقليمي. والتزم وزراء من ٣٨ بلدا بوقف الأشخاص الذين يتاجرون، بقلوب متحجرة، بشحن البشر. ونحن متفقون على أن الخطوة الأولى هي وضع تشريعات تتعلق بتهريب الأشخاص لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة. وهناك الكثير مما يتعين علينا أن نفعله، وترحب استراليا بإجراء مناقشة دولية واتخاذ إجراءات حيال هذه المسألة، بما في ذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة نفسها.

وترحب استراليا بإضافة المحكمة الجنائية الدولية إلى الإطار القانوني الدولي. فهي مثال على التعاون الدولي الإيجابي الذي سيكمل جهود الدول وينهي بقاء أسوأ منتهكي القانون الإنساني الدولي بمنأى عن العقاب.

وعمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية مثال بارز آخر على كيفية تأثير المنظمة إيجابيا، في هذه الحالة في التصدي لأزمة إنسانية. وقد احتفلنا في أيار/مايو باستقلال تيمور الشرقية. ونحن الآن على وشك أن نرحب بتيمور الشرقية عضوا جديدا في الأمم المتحدة. ويعود بلوغنا هذه المرحلة في معظمه إلى تصميم وشجاعة التيموريين الشرقيين. ويعود في كثير منه أيضا إلى الأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة المفوضة التي حققت الاستقرار وأقامت النظام وجددت الأمل في المستقبل.

وإنني أهنئ الأمين العام ومجلس الأمن على توفير المساعدة اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، لا من أجل حفظ السلام والقيام بأعمال الشرطة فحسب، بل أيضا من أجل إقامة حكم مستقر في تيمور الشرقية. وسيكون دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المستدام حاسما لتيمور الشرقية في السنوات الأولى. واستراليا مصممة على توفير هذا الدعم. وأود أن أشيد بجهود السيد سيرجيو فييرا دي ميلو في تيمور الشرقية، وأن أهنئه بحرارة على تعيينه مفوضا ساميا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مسألة عالمية تمزق نسيج مجتمعنا، وتهدد التنمية الاقتصادية للقارات كلها. ودورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي عقدت في حزيران/يونيه من العام الماضي، ذكّرت الدول الأعضاء بمسؤولياتها تجاه تعبئة الجهود الوطنية والإقليمية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد استضافت استراليا اجتماعا وزاريا إقليميا في ميلبورن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. واتفق الوزراء على ضرورة وضع استراتيجيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضرورة تشاطر الدروس والتعاون في المجالات ذات الأولوية. وساعدنا على إنشاء محفل لزعماء منطقة آسيا والمحيط الهادئ معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية لتوليد قدر أكبر من التعاون في المنطقة، ونشيد بتعيين مبعوث إقليمي للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولدى الأمم المتحدة برنامج عمل حافل. ولكنها لا تستطيع أن تفعل كل شيء، ولا ينبغي لها أن تحاول ذلك. ولكي تكون مؤثرة يجب أن تكون انتقائية وأن تركز أعمالها، وأن توازن أنشطتها مع قدراتها ومع الأولويات التي نحددها لها نحن الدول الأعضاء. ولقد قدم لنا إعلان الألفية أولويات واضحة متفقا عليها. وبنى مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة على هذه الأولويات، مما وفر لنا إطارا لتشكيل وتوجيه أعمالنا. ويتعين علينا أيضا أن نعيد تنشيط أجهزة المنظمة الرئيسية – الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن – وأن نصلح طريقة عملها. وينبغي إصلاح مجلس الأمن على وجه الخصوص، بما في ذلك توسيع عضويته.

ويتعين علينا أيضا أن نفكر ثانية بالعلاقة بين هذه الأجهزة والأمانة العامة: فالوقت ليس سلعة مجانية، ولا خدمات الاجتماعات، ولا تقارير الأمين العام، ولا قدرة الدول الأعضاء على توفير الموارد بدون حدود. ولا رغبتها في ذلك. ويتعين علينا أن ننظر في طرق لزيادة فعالية استخدام آليات الأمم المتحدة القائمة – لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة – بوصفها هيئات استعراض. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء

أن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية أصبحت كبيرة جدا وغير عملية إلى حد أن أهدافها الأساسية أصبحت غير واضحة.

وتؤيد استراليا بقوة عملية الإصلاح التي اقترحها الأمين العام لمدة ولايته الثانية. فهذه العملية ستوفر لنا فرصة منقطعة النظير للتصدي لهذه المسائل ''وإعادة تجهيز'' المنظمة لكي تستفيد من جوانب قوتها. وبوصفنا الدول الأعضاء، نحن نشكل الأمم المتحدة. والمنظمة موجودة لخدمة مصالحنا الجماعية.

ولمواجهة المخاطر والتحديات الجديدة، يجب أن تكون جهود الأمم المتحدة مركزة وأن تكون قادرة على الاستجابة، ويجب أن تعمل أجهزتها الرئيسية بكفاءة وفعالية. ويجب أن نواصل العمل سويا لتمكينها من الرقي إلى مستوى توقعاتنا. وأنا واثق أنه يمكننا – معا – تحقيق النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جوزيف ديس، المستشار الاتحادي ووزير الشؤون الخارجية في سويسرا.

السيد ديس (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): من المحتم، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تعمل جميع شعوب العالم بروح من التضامن. والأمم المتحدة تجسد هذه الروح. وبانضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة، فإنها تبعث إليكم برسالة تضامن. وهذا يجعلني فخورا وسعيدا.

وأود أن أضم آيات شكري إلى آيات الشكر التي أعرب عنها يوم الثلاثاء الماضي كاسبار فيليغر، رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري ، بمناسبة انضمام سويسرا الرسمي إلى الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء الأمم المتحدة على الاستقبال الحار الذي قدموه لبلدي. وسويسرا تشعر بأنها على الرحب والسعة. ونحن نشعر بأننا في مكاننا الذي ننتمي إليه.

وأود أيضا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام كوفي عنان. فقد أسهم بإخلاصه وبحكمته إسهاماً كبيراً في إقناع الشعب السويسري بضرورة الانضمام إلى الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم. وإنني على علم مسبق بخصالكم ومواهبكم، وأعلم أنكم ستستغلونها في الأمم المتحدة على أفضل وجه. وسويسرا مسرورة جداً بالعمل معكم على نجاح هذه الدورة للجمعية العامة.

لقد قال الشعب السويسري ''نعم'' لمزيد من التعاون مع الأمم المتحدة. وقال ''نعم'' لمزيد من الالتزام العالمي. وقال ''نعم'' لتولي مسؤولية أكبر في التصدي للتحديات التي تواجه البشرية.

إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين تحديات ضخمة. فثمة عدد من المناطق التي تعاني من فقر مدقع. والأزمات والحروب تنتشر في جميع القارات. وهناك ملايين اللاجئين. ونرى وجه الإرهاب القبيح. وتستغل شبكات الجريمة بني البشر وتتاجر على نحو مشين في المخدرات والأسلحة. وتظهر أمراض جديدة، ويوم بعد يوم، نواصل تدمير التوازن الإيكولوجي للأرض.

ولا توجد حلول بسيطة لأية مشكلة من هذه المشاكل، ولكن يوجد مكان يمكننا أن نجتمع فيه جميعاً لإيجاد حلول لها هو: الأمم المتحدة. والعالم يحتاج إلى أمم متحدة قوية، حيث أنها المنظمة العالمية الوحيدة التي تعمل على مستوى العالم. وهي وحدها التي يمكنها تحليل المشاكل على مستوى العالم. وهي وحدها التي يمكنها إيجاد توافق في الآراء بين الدول على أهداف مشتركة. وأخيراً، وكما أكد الأمين العام، ليس هناك بديل للشرعية الدولية الفريدة من

نوعها التي تضفيها الأمم المتحدة على المبادئ وخيارات العمل.

لقد انضمت سويسرا إلى الأمم المتحدة بوصفها بلداً محايداً ونحن نعتزم البقاء محايدين. ومع ذلك، فحالتنا المحايدة لا تقلل بأي شكل من رغبتنا في التعاون. بل على النقيض، هي ميزة لأنشطة السلام. وعضويتنا في الأمم المتحدة ليست تغييراً في الاتجاه، بل نتيجة منطقية لسياستنا الخارجية.

وأريد أن أقتبس من دستورنا ما يلي: ''يلتزم الاتحاد الكونفدرالي السويسري ... بنظام دولي عادل وسلمي''. والهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لذلك، فإن الأمم المتحدة بالنسبة لنا هي المكان المثالي لتنفيذ هذه المهمة الحيوية. وبصفتنا عضواً في الأمم المتحدة، ستكرس سويسرا نفسها بعزم للسلم والأمن الدوليين. وسيتركز الالتزام ، قبل كل شيء، على الصراعات المسلحة. ومنطق الصراعات المسلحة يحملنا اليوم على اختيار نهج متعدد الأبعاد لعملية السلام. وإذا ما أردنا النجاح، فيجب أن نعمل بالتوازي في مجالات مختلفة: عسكرية ودبلوماسية وإنسانية واقتصادية. ويجب أيضاً أن نشرك في العملية جميع الأطراف المهتمة، وستسهم سويسرا في ذلك.

وإضافة إلى ذلك، يجب التصدي للمشاكل الأمنية من زاوية أوسع – زاوية الأمن البشري. ويجب أن يتمكن سكان هذا العالم من العيش بدون خوف من الحرب والمجاعة والاستبداد. وبصفة خاصة، تجب علينا حماية الضعفاء من الأشخاص والمجموعات. ولذلك، ستواصل سويسرا بذل جهودها لصالح الأمن البشري. ويتضمن ذلك التوقف عن تجنيد جنود أطفال، وإزالة الألغام المضادة للأفراد، ووقف انتشار الأسلحة الصغيرة.

وفي هذا السياق، أرحب بنداء الأمين العام من أجل الاستخدام الكامل للمؤسسات المتعددة الأطراف. وهذا يصلح بصورة خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهناك مصدر واحد لشرعية استخدام القوة: الأمم المتحدة.

لقد نوقش موضوع العراق في مناسبات عديدة أثناء هذه الأيام الماضية. ومما لا شك فيه أن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات، واتخاذ إجراءات بتصميم، بغية ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولكن يجب اتخاذ الإجراءات سوياً، في إطار الأمم المتحدة. ولا يسع إلا للأمم المتحدة أن تضفي صبغة الشرعية الدولية على أي إجراء ضد العراق.

سويسرا على قناعة بأنه لا يمكن استدامة السلم والتنمية إلا إذا تزامنا مع الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فالكرامة الإنسانية هي أغلى ما في حياتنا . ويجب أن ندافع عنها في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. وسندافع عن هذا الاقتناع في الأمم المتحدة بالكامل ومن دون تنازلات. لأنه ما دام يجري استغلال الرجال والنساء، وتجري إساءة معاملة الأطفال وتطبيق عقوبة الإعدام، فستفعل سويسرا كل ما في وسعها للدفاع عن الكرامة الإنسانية.

وفي الجمعية العامة هذا العام، سنحاول جاهدين الترويج لاعتماد مشروع البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وهناك حاجة إلى هذا البروتوكول لتوفير حماية أفضل للمعتقلين من التعذيب والمعاملة السيئة، ولهذا السبب ظللنا ندعم هذه المبادرة لسنوات.

وبوصف سويسرا الدولة الوديعة، فهي تشعر بمسؤولية خاصة تجاه تعزيز الوعي والاحترام لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وسنواصل في الأمم المتحدة العمل دون كلل لحماية هذه الصكوك. وفي هذا المجال، قدمت سويسرا لعدد من البلدان المعنية بالصراع في الشرق

الأوسط عرضاً يستهدف ضمان تنفيذ أفضل للقانون الإنساني الدولي. ونحن ندعو إلى آليتين: واحدة لتدعيم حوار يسمح للأطراف بتسوية المشاكل المتعلقة بتطبيق القانون الإنساني الدولي؛ والثانية، آلية لرصد احترام القانون الإنساني الدولي.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن المحكمة الجنائية الدولية ستضمن تنفيذ أفضل للقانون الإنساني الدولي. وهذه المحكمة الجديدة أداة أساسية للتعامل مع الانتهاكات الصارخة للحريات الإنسانية الأساسية. ولذلك سنظل يقظين لضمان أن تعمل بكفاءة، وسنتابع بذل جهودنا لإقناع تلك الدول التي لم توقع على نظام روما الأساسي بالحاجة إلى مثل هذه المحكمة.

وقبل يومين، أحيينا ذكرى الأحداث المأساوية التي هزت الأمم المتحدة والعالم قبل عام مضى. ويجب اقتلاع أسباب الإرهاب. وإنني أفكر، ضمن جملة أمور أخرى، في الظلم وتجاهل حقوق الأقليات والفقر. وذلك واحد من أهداف تعاوننا من أجل التنمية وأهداف سياستنا العامة لحقوق الإنسان.

وما زال القضاء على الفقرة وتحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه البشرية اليوم. وشهدنا ذلك مرة أخرى في جوهانسبرغ. هذه تحديات عالمية تتطلب استراتيجية عالمية وتضامنا عالميا. وبمعنى آخر، تستدعي هذه المشاكل عملا منسقا من جانب مؤسسات الأمم المتحدة، وتعاونا أكبر بين الأمم المتحدة وبنوك التنمية. والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي تنسيق التعاون التنموي. وسوف تسهم سويسرا في دعم جهود التنسيق اللازمة لضمان تتويج أنشطتنا بالنجاح الذي تستحقه.

كما تتطلب مكافحة الفقر تبادلا أكبر للخبرات ونقلا أفضل للتكنولوجيا. وسويسرا منشغلة تماما بالإعداد لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وهو المؤتمر الذي ستشهد جنيف مرحلتيه الأولى في عام ٢٠٠٣. إن أهم تحدٍ يواجه مؤتمر القمة ذلك هو الفجوة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالتوصل إلى التكنولوجيا الجديدة للمعلومات. ولذا أُطالب الجميع بالإسهام بصورة فعالة في إنجاح ذلك المؤتمر.

وتقودني هذه الأفكار إلى الإشارة إلى جنيف، تلك المدينة الدولية التي هي حلقة الوصل المتينة وذات التاريخ الطويل ما بين بلدي والأمم المتحدة. إن سويسرا فخورة وشكورة لإمكانها استضافة المقر الأوروبي للأمم المتحدة والكثير من الوكالات المتخصصة. وجنيف هي المركز الدولي الرئيسي لنزع السلاح، والمعونة الإنسانية، والتنمية الاجتماعية، ودعم حقوق الإنسان وحماية البيئة. كل هذا يبعث الغبطة في نفسي لأن المواطنين السويسريين منشغلون بهذه المسائل بوجه خاص. إلا أن هذا يستدعي أيضا مسؤولية خاصة تجاه إتاحة أفضل الظروف الممكنة لعمل ولإسكان المنظمات الدولية. ويمكن لكم الاعتماد على سويسرا في هذا المجال.

وقبل أن تصبح سويسرا عضوا، كان الأمم المتحدة منظمة عالمية. ولكنها بعد دخول سويسرا عضوا وقُرب دخول تيمور الشرقية أيضا، ستصبح الأمم المتحدة أكثر عالمية. إن الأمم المتحدة هي أعظم منتدى عالمي. وسوف تقدم سويسرا إليها عونها الكامل لصالح البشرية ولصالحنا نحن شعوب الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.